المركز العربي للتخطيط البديل
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

تم نشر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة « روزا لوكسمبورغ» والاتحاد الأوروبي، لكن مضامينه لا تعبر بالضرورة عنهم.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

طباعة «مطبعة الحقيقة»
كفرياسيف - ٠٤-٩٥٦٤٩٢٢

The 14th annual conference For issues of land and housing

The 14th annual conference For issues of land and housing

كتاب
المؤتمر السنوي الرابع عشر
حول قضايا الأرض والمسكن

The 14th annual conference For issues of land and housing
The 14th annual conference For issues of land and housing

الجلسة الاولى – افتتاح وكلمات ترحيب
الدكتور حنا سويد – رئيس إدارة المركز العربي للتخطيط البديل

هذا المؤتمر هو المؤتمر الرابع عشر للمركز على التوالي منذ عام الفين في الفترة التي تقارب يوم الأرض للبحث بقضايا الأرض والبناء. كان من المهم تأسيس المركز العربي لكي يكون المؤسسة الأهلية المهنية ذات الرؤيا السياسية الواضحة في مجالات التنظيم والأراضي والإسكان وقضايا السلطات العربية المحلية التي تضطلع بالمهمة الأساس بمتابعة قضايا الأرض والتنظيم والبناء. دور المركز هام جدا ويتخصص بخلق المضامين بمعنى وضع الفحوى في توجهات وفي السياسات والمخططات الاستراتيجية للجماهير العربية والمواطنين العرب، بحيث أن دور المركز لا يقتصر فقط على ردود الفعل بمعنى انه اذا كان هناك مخطط سياسي أو إعلان يمس بإمكانيات توسع وتطور البلدات العربية بأن يحتج على ذلك، فدور المركز يتعدى هذا الدور بأن يعرض الاحتياجات الحقيقية للبلدات العربية. فهناك دراسات عديدة جدا نشرها المركز وسيتم خلال هذا المؤتمر الإشارة الى بعض هذه الدراسات التي تعود بالفائدة على المواطنين وعلى السلطات المحلية. هنا أشير بشكل خاص الى تعاون المركز مع اللجان الشعبية في البلدات من النقب الى الجليل وهذه اللجان تطلع على سياسة المصادرة والتضييق وخنق إمكانيات التطور بحيث يقدم المركز لهذه اللجان الخبرات التي يتمتع بها لكي يقوي ويحسّن إمكانيات نجاح مثل هذه النضالات التي تقودها اللجان الشعبية ضد هدم المنازل أو المصادرة أو مخطط برافر. وهنا أريد أن أنوّه الى ثمرة التعاون مع اللجنة الشعبية من دالية الكرمل للتصدي لمشاريع إعلان متنزّه (بارك) ومحميات طبيعية تضيّق على قرية دالية الكرمل. وهنا قامت اللجنة المعروفية للدفاع عن الأراضي وهذه المبادرة مميزة وكثيرا ما نتحدث عن ضرورة إحياء لجنة الدفاع عن الأراضي وهي التي قادت نضالات يوم الأرض وتصدت لقضايا الأرض والمصادرات ومواجهة مخططات التنظيم والبناء الواضحة ضد البلدات العربية. نطالب دائما بإعادة لجنة الدفاع عن الأراضي ونطلب ان تقوم لجنة شعبية شاملة وغير حزبية تُعنى بهذه القضايا التي تعرقل التطور الطبيعي للبلدات العربية، فكانت هذه المبادرة الجزئية بإقامة اللجنة المعروفية للدفاع عن الأرض وسوف نطّلع على أبعاد هذه التجربة لكي نقتدي بها جميعا. وأقول أن هذه التجربة هي من النجاحات الباهرة التي تحققت في السنوات الأخيرة وهي منع مخطط مصادرة الأراضي الذي كان موجها ضد أراضي دالية الكرمل وعسفيا فيما يتعلق بخط الغاز بمنطقة «يكنعام» أو الجلمة كما هي معروفة لدى أهالي الدالية وعسفيا.

هناك من يعتقد أن لا طائل من هذا العمل المهني في هذا المجال. وأنا لا اقلل من أهمية العمل الشعبي ولكن هذا لا يكفي، يجب أن نمر بالضرورة وبتلازم مسارات مع العمل المهني. فهناك حاجة ألا نعفي أنفسنا من مشقة العمل المهني، فالعمل المهني في هذا المجال ليس سهلا بل مُضن جدا. فيجب أن تعرض القضية باللغة المهنية على لجان التنظيم والبناء وعلى المؤسسات المعنية بالأمر. لا يمكّن أن نتعدى المرور بهذا المسار المهني وهنا أشمل السلطات المحلية التي يجب ألا تكتفي بالحديث عن أهمية الأرض وأهمية التنظيم والتخطيط وإنما أن تمارس ذلك قولا وفعلا أيضا، حتى تترجم الوعود والشعارات العامة للسياسات والنضالات للعمل، وترجمة المعرفة والخبرات المهنية الى مخططات يتم عرضها لكي لا يبقى أي فراغ. لأن ما يملأ الفراغ هو مخططات حكومية رسمية لا تحلم بالخير للجماهير وللبلدات العربية. فالسلطات المحلية هي العنصر الأساسي الذي يجب ان يقوم بهذا العمل وما يكمّل العمل المهني ويتبعه هو العمل القضائي الذي يجب ولوجه. وكما قلت ففي المسار المهني وفي المسار القضائي يجب أن يكون تحرك شعبي فهذا يعطي تأثيره على متخذي القرارات وكذلك الأمر في المحاكم، فتوجُّه القضاة للقضية عند حضور الشعب لقاعة المحكمة يختلف عن توجّهه في حال عدم وجود حضور شعبي وتواجد في قاعة المحكمة. فالحراك الشعبي يعطي المسار التخطيطي التنظيمي والمهني زخما ملموسا.

هناك تحديات كبرى في تأمين مستقبلنا كمواطنين وكأصحاب حق في هذا الوطن بالتطوّر، بفرص العمل، بالحصول على سكن. فوزير الإسكان في البلاد يريد إسكان يهود في المستوطنات وهذا كل ما يهمّه لذا هناك فراغ كامل في تناول قضايا الإسكان والتطوير في البلدات العربية وعلينا كمؤسسات أهلية وكسلطات محلية أن نتصدّى للتحديات التي تواجهنا لكي نؤمّن لجماهيرنا وسائل العيش الكريم.

حجاي إلعاد – مدير عام جمعية حقوق المواطن في إسرائيل

أعتقد أنكم تعلمون أن جمعية حقوق المواطن ملتزمة منذ أكثر من أربعة عقود بدفع مجموعة شاملة من حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة. وانطلاقا من هذا الالتزام الكوني لجميع حقوق الإنسان، لا نحبذ وضع تسلسل هرمي للحقوق، والقول أن الحق في الصحة أكثر أو أقل أهمية من حرية التعبير. بل نفضّل العمل وفق النهج الذي يرى في جميع الحقوق نفس الأهمية، لأنه حتى تتحقق جميع حقوق الإنسان لجميع الناس، لن يكون هناك حقا واقع تتحقق فيه المساواة.

ومع هذا ودون فرض تسلسل هرمي للحقوق، والحكم على أهميتها، فمن المثير أحيانًا التفكير في ما إذا كانت ممارسة أو عدم ممارسة الحق يتيح لنا ممارسة حقوق أخرى. ويتم ذلك مرات عديدة على سبيل المثال في سياق حرية التعبير التي دونها لا يمكننا أن نمارس الأمل، ودون حرية التعبير كيف يمكننا أن نمارس حقوقنا السياسية إلخ.

لست متأكدا من أن ذلك قد قيل بما فيه الكفاية وبشكل واضح وقوي فيما يتعلق بالحق في التخطيط، سواءً على المستوى الفردي أو الجماعي. فما الذي يحدث لشخص هو جزء من المجتمع، وما الذي يحدث للمجتمع عندما تحدّد إمكانية تخطيط البيت الشخصي في وإمكانية التطوير؟ وما الذي يحدث عندما تنوجد المؤسسات العامة التي هي جزء من مجتمعي والتي أستطيع من خلالها أستطيع عن هويتي، وماذا يحدث عندما لا تنوجد؟ ما الذي يحدث لي عندما أتمكن من العيش في بيت لا يتهدّده خطر الهدم؟ وما الذي يحدث لحياتي والفرص الاقتصادية ولحقي في ممارسة حرية التعبير واي حق آخر إذا كان الواقع مختلفا؟

هذا الأمر أكثر تعقيدا وأقل وضوحا على المستوى الفوري. وهو ما يجب أن يقال ويعبَّر عنه بشكل رائع من خلال العمل المهني الذي يقوم به المركز العربي للتخطيط البديل وغيرها من المؤسسات المؤتمنة على التعرّف على هذه القضية كقضية مركزية في إسرائيل باعتبارها قضية التمييز ولإقصاء واضطهاد وسلب. الجانب الآخر الذي أريد أن أتوقف في سياق التمييز بين القضايا، على سبيل المثال، بين حرية التعبير وقضايا التخطيط؛ فعند التعامل مع قضايا التخطيط فهناك صعوبات تواجه مجموعات معيّنة، وكثيرًا ما يكون التمييز خفيا، وخاصة ضد المجتمع العربي. والصعوبات التي تتراكم على مر السنين ويستغرق النضال ومحاولة الإصلاح وقتا طويلا جدا وإجراءات بيروقراطية ومهنية مضنية بعيدة عن الأنظار، وليست في متناول كثير من الناس الذين يشعرون في نهاية المطاف بنتائج غياب التخطيط وفقدان القدرة على التطوّر.

يجب أن نعي هذين العائقين وأن نصرّ تحديدًا على هذا النضال، الذي قد لا نراه في ختام مظاهرة أو خلال تنصف ساعة، وإنما بعد سنة أو خمس أو عشرين سنة. وهذا ضروري جدا للمواطنين الذين يعيشون هنا الآن والذين سيعيشون هنا في المستقبل.

لقد أدرت جمعية حقوق المواطن في السنوات الست الأخيرة، وهذا أسبوعي الأخير في العمل. خلال هذه الأعوام كانت الجمعية شريكة في العديد من النضالات المتعلقة بحقوق الجماهير العربية في إسرائيل. لم يبدا عمل

The 14th annual conference For issues of land and housing

الجمعية في هذه الأعوام الستة وإنما منذ العام 1972، ولكننا مررنا بسيرورة تغيير في السنوات الأخيرة وهناك قسم عيني كل موارده مخصّصة للنضال من أجل حقوق الأقلية العربية في إسرائيل، وهو ما يعبّر عن الأهمية الفائقة التي توليها الجمعية تحديدًا لهذا النضال الهام من أجل المساواة، وعن تشخصينا لهذه القضية كواحدة من القضايا المركزية في البلاد، كقضية تمييز متواصل نتيجة سياسات أو تشريعات يجب أن نناضل ضدها. ونؤمن أننا من خلال هذا القسم سننجح في القيام بهذا. لقد كان هذا مهما في الماضي وسيظل مهما في المستقبل، وأريد أن أشيد بمدير هذا القسم، المحامي عوني بنا، الذي سيواصل وطاقمه العمل على دفع القيم التي نؤمن بها.

سبستيان لوريون – مندوب الاتحاد الأوروبي

اسمي سبستيان لوريون وأعمل مع بعثة الاتحاد الأوروبي في تل أبيب. وأنا هنا لأنقل دعم السفير الأوروبي لهذا المشروع.

هذا حدث بارز للمركز العربي للتخطيط البديل، والقضايا المتعلقة بالإسكان، وللمشروع الذي يجري بالتعاون مع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وبدعم الاتحاد الأوروبي.

المؤتمر والمشروع على مفترق طرق، لخلق مبادئ المساواة وكرامة الإنسان، والحكم المحلي، والمشاركة في صنع القرار، ونحن نعتقد أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا تحويليا هاما في المجتمع.

في سياق كرامة الإنسان، يرتكز المشروع والمؤتمر على مفهوم المساواة بين جميع المواطنين، والتي يتوجب على أي نظام ديمقراطي تطبيقها. مبدأ سيادة القانون ليس موجودا في الفكرة فقط، ولكن أيضا في إعلان استقلال دولة إسرائيل. وهذا يشمل القدرة على المساواة بين البشر في منالية حقوقهم. ليس هناك شك في أن واحدا من حقوق الإنسان الأساسية هو العيش الكريم، والحق في السكن اللائق على أساس التخطيط السليم.

كان الحق في السكن الملائم مركزيا بالنسبة للفئات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد. أثير هذا الموضوع أيضا من قبل مواطني الاتحاد الأوروبي. وأثير في تقارير الأمم المتحدة وتقرير وفد الاتحاد الأوروبي الذي زار إسرائيل عام 2012.

قضية أخرى هي أهمية المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية. فهي تلعب دورا حاسما في الحفاظ على جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. السلطات المحلية في كثير من الأحيان هي الأقرب للمواطن، ورؤساء السلطات هم الحلقة الأفضل لإحداث تغيير في حياة الإنسان.

وعندما يتعلق الأمر بسكان ذوي الاحتياجات الخاصة والتحديات العينية، يعانون من معدلات فقر مرتفعة، تستحق السلطات المحلية العربية دعما خاصا. ولتأكيد هذا الدور وهذه الميزات وضع الاتحاد الأوروبي برنامجا جديدا هذا العام مع مدينة الناصرة. وسنستمر في دعم تمكين قدرات السلطات المحلية العربية في إسرائيل.

النقطة الثالثة هي الوصول إلى المشاركة في صنع القرار. ونحن نعتقد أن هذا يتطلب عنصرين رئيسيين: الأول هو تمثيل الأقليات والمعارضة. والثاني هو وجود مهارات قابلة للتسويق في اتخاذ القرارات عندما يكون لديك منالية للتخطيط.

The 14th annual conference For issues of land and housing

لغة الحقوق ومكانها في التخطيط هي تقنية، وأضعف من دحر مخططات قوية جدا، ولكنها أداة أساسية لفهمها وممارستها. هذا المشروع وهذا المؤتمر هما بمثابة تجربة فريدة من نوعها للجمع بين لغة الحقوق والتخطيط.

الكلمة الأخيرة في هذا المشروع هي الخطوات الأولى والسنة الأولى من المشروع بالتعاون مع جمعية حقوق المواطن والمركز العربي للتخطيط البديل لبحث ماهية هذه التحديات. يمكننا مواجهة هذه التحديات – من المهم أن نجتمع لمعالجة ومحاولة توضيح بعض الحلول والتقنيات في محاولة لتعزيز هذه التطورات. وأود أن أختتم كلمتي مشيدا بمنظمي المؤتمر على الجودة والمشاركة. منظمات المجتمع المدني، مثل المركز العربي للتخطيط البديل وجمعية حقوق المواطن، تلعب دورا حاسما، لذا يدعم الاتحاد الأوروبي مثل هذه المشاريع في جميع أنحاء العالم في مجال الحقوق والمشاريع التي تنفذها مؤسسات حقوق الإنسان.

محمد زيدان – رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية

كنت أتمنى أن أرى اليوم رؤساء مجالس، مهندسي المجالس وأعضاء كنيست لأن هذا الموضوع، التخطيط والبناء والإسكان، هو من أكثر المواضيع التي يعاني منها المجتمع العربي. ومن أجل معالجة هذا الموضوع يجب أن نستند على أمور عينية وموضوعية. هذا الأمر بحاجة لثلاث دوائر لكي نتمكن من معالجته بشكل صحيح. الدائرة الاولى هي دائرة التخطيط والبناء، ومركز التخطيط البديل هو العنوان لهذا الأمر لأنّ الدورة الـ 14 للمؤتمرات التي يقيمها المركز تعكس أنه فعلا أصبح عنوانا من أجل التخطيط والبناء، ربما غير شامل لكل المجتمع العربي في البلاد. ولكنها بداية طيبة آمل أن تستمر. وهو المركز الوحيد الذي نعتمد عليه وعلى أبحاثه وتقاريره وحتى الآن قاموا بعمل مهني جدا وأنا مطلع على قسم كبير من الدراسات والتخطيطات التي قام بها المركز. وهذا عمل مهم جدا من أجل التخطيط المهني الصحيح لمقارعة السلطة.

الأمر الأخر المهم جدا هو قضية النضال الشعبي، فهذه الدوائر الثلاث إذا تكاملت مع بعضها البعض تصبح لدينا القدرة على مواجهة السلطة بشكل صحيح. فلدينا الدراسات والخبرة المهنية في القضايا والقوانين وايضا العمل الشعبي، وهذا يجب ان يكون بالإضافة للسلطات المحلية لمساندتها. اذا التقت هذه الدوائر الثلاث تصبح لدينا الأدوات والوسائل القادرة على إحداث تغيير جذري وتأثير السلطة على القضايا في المجتمع العربي. أريد أن أربط الاشياء ببعضها فمثلا عمليات «تدفيع الثمن»ا في البلدات العربية، فالسلطة هي من هيّأ المناخ لمثل هؤلاء الاشخاص وأعمال السلطة نفسها فيها «تدفيع ثمن» ليس من افراد وانما من مؤسسة رسمية تجاه المجتمع العربي، وتدفيعنا ثمن وجودنا في هذه الأرض. لذلك نتوجه الى السلطات بكل أذرعها ان تكف عن تدفيع الثمن وآمل من هذا المؤتمر ان يناقش نقاشات موضوعية وأن يعرض نماذج إيجابية لكي تعطى القدرة للمسؤولين في السلطات المحلية والهيئات الرسمية ولجنة المتابعة واللجنة القطرية أن تدافع عن هذه المخططات البديلة وأن تعتمدها لكي تصبح وسائل مناسبة لتطوير المجتمع العربي سواء أكان بتوسيع الخرائط الهيكلية ومناطق النفوذ أو في ما يتعلق بوجودنا وبقائنا في هذه الأرض.

The 14th annual conference For issues of land and housing

مازن غنايم – رئيس بلدية سخنين ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية

لقد ذكرت في أكثر من مناسبة أن عدم التخطيط هو تخطيط وأنا طبعا أقصد المؤسسة الحاكمة. فاليوم عندما تخطط مؤسسة أي تخطيط فهو نوع من مصادرة الأرض بشكل مباشر أو غير مباشر. وعندما يطلبون منا التخطيط فإن مجالسنا بغالبيتها تقع في العنقود 2 وتحت خطة إشفاء ومحاسب مرافق. لذا لا توجد لدينا الإمكانيات المادية لكي نخطط. لدينا خبراء أثبتوا على مدار السنين أنه بإمكاننا أن نخطط ليس فقط لمجتمعنا العربي وانما على نطاق دولي. ولكن هذه السياسة الثابتة ضد مجتمعنا ويجب أن نكون واعين لها وموحَّدين أمامها. مثلا المجالس الإقليمية التي تسيطر على غالبية الأرض العربية وتضع لجنة حدود. فمثلا رئيس مجلس مسجف يقول بوضوح أنا انتخبت لأعطي خدمة للمواطن وهو انتخب ليحافظ على الأرض وكانها الأرض ملكه وليست ملكنا وهذه الوقاحة مستمدة من سياسة ثابتة وهو معه حصانه لكي يقول هذه الكلمات لذا من المهم جدا التمسك بما تبقى من الأرض. %8 من الأرض هي تاما 22 وهو قانون هدفه ان يحد قرانا ومدننا العربية وكأنه هذا الحرش اهم من توفير حياة كريمة ومن اعطاء ابنك قطعة أرض لكي يبني ويعيش بكرامة. هذه سياسة مبيتة وتفرض علينا ان نكون موحدين.

قيل في الماضي من قبل وزير الداخلية انه كل مدينة يسكنها اكثر من 15000 مواطن يحق لرئيس السلطة المحلية ان يكون هو رئيس لجنة التنظيم والبناء لكن ايلي يشاي وضع هذا المكتوب في الدرج واغلقه لانه يريد ان يكون رئيس لجنة التنظيم والبناء من جماعته. المئات من الشباب العرب يلجأون للمدن المختلطة للسكن لانهم مرغمون ولانه لا مجال للبلدان العربية للتوسع والمجلس الاقليمي يسيطر على أراضينا وأراضي اجدادنا وعندها يرفع اليهود الشعارات ضدهم ويعلنون انهم «يحاربون على البيت» ضد المواطنين العرب الذين هم بالأساس اصحاب هذه الأرض.

%99 من رؤساء المجالس يترفعون عن الاختلافات السياسية بعد انتخابهم ويهتمون بالمصلحة العامة دون الاخذ بعين الاعتبار الانتماء السياسي والتخطيط يتم على مساحة عامة لكن هنالك مشكلة بين الملك العام والملك الخاص وهذا من المهم معرفته فاليوم فات لمسطح مدينة سخنين 530 دونم لكن استغل منهم حتى اليوم %33 لانه قسم منهم ملك خاص فمن لديه 20 دونم يمكن ان يستغل نصف دونم ويبقى القسم الاخر دون استغلال ولا يمكن استغلاله عن طريق شخص آخر.

مداخلة السيد علي سلام – رئيس بلدية الناصرة

اقول لكم انه بالنسبة للمساواة، بلدية الناصرة 86000 نسمة، مسطح مدينة الناصرة 14200 دونم، مدينة نتسيرت عليت 48000 نسمة مع العرب ومسطح نتسيرت عليت ما يقارب 70000 دونم، فاين المساواة والعدالة ؟

لا يمكن توسيع مسطح الناصرة لان نتسيرت عيليت تغلق المجال من جهة ويافة الناصرة من جهة، عيلوط، المشهد، الرينة وعين ماهل من جهة، لا مجال للتوسع وهذا هو الواقع المر. هنالك خرائط تفصيلية كانت مجمدة واليوم نعمل على تنفيذها وهذا الوضع مؤسف جدا واليوم نعمل لاقامة 2500 وحدة سكنية بحي الجليل وممكن ان يكون 1500 او 2000 دونم بالحي الجنوبي وهذه هي مدينة الناصرة لذا يجب ان نضع ايدينا سويا ونتحد جميعا لنخدم شعبنا ولنحقق الهدف.

The 14th annual conference For issues of land and housing

الجلسة الثانية
المخططات المحلية – عوائق ومسارات عمل

ادار الجلسة المحامي عوني بنا – جمعية حقوق المواطن في اسرائيل

شارك في الجلسة:

- **المخططة عناية بنا – جريس – المديرة المهنية للمركز العربي للتخطيط البديل، عن «العوائق الأساسية في تقديم المخططات المحلية في البلدات العربية»**
- **المخطط اديب نقاش – مهندس معماري ومخطط، عن المخطط الهيكلي في دبورية**
- **المهندس عوني زريقات – مهندس مجلس كفر كنا المحلي، عن المخططات المحلية في كفر كنا**
- **المحامي ابراهيم ابو صعلوك – عن «آليات قانونية في التأثير على المسار التخطيطي – حالة كرم التفاح في اللد.**

المحامي عوني بنا – جمعية حقوق المواطن في اسرائيل

هنالك مخطط لإقامة محطة شرطة في احد احياء مدينة اللد وهو حي كرم التفاح. لقد قدمنا مع سكان الحي اعتراض على هذا المخطط، هذا الحي بدون خريطة او خدمات ولا شوارع يسكنه 1000 انسان بشكل عشوائي. تقرر اقامة المحطة في أرض 7 دونم امام الحي وهي محطة قطرية تخدم المدن المجاورة بالإضافة الى اللد. قدمنا اعتراض تم رفضه وتقدمنا للمحكمة لكي تتيح لنا التوجه للمجلس القطري لعرض الموضوع وقد فزنا في المحكمة وتوجهنا الى المجلس القطرى وعرضنا القضية وسبب الاعتراض على المحطة وعرضنا سياسة الحكومة وبلدية اللد العنصرية وسياسة التمييز ومشاكل التخطيط تجاه اهلنا في اللد. المحكمة تجاوبت بشكل ايجابي ولكن في النهاية رفض الاستئناف وتمت مباركة بلدية اللد على العمل الجيد وخدمة سكانها العرب وتسهيل حياتهم في امور التخطيط والخدمات. فبدل ان نمنع شر كبير له علاقة بالتخطيط حصلنا على قرار بالرفض مع الاشارة انه السكان العرب لا يدركون أن البلدية بتخدمهم ولو أدركوا لما كانوا قدموا الاعتراض.

عناية بنا–جريس

الهدف من المداخلة هو اعطاء نظرة عامة عن موضوع التخطيط المحلي في البلدات العربية والصعوبات التي نواجهها. من المهم جدا الذكر ان ما يميز مؤتمرنا السنوي هو تسليط الاضواء على الادوار المختلفة مثل اللجان

الشعبية والسلطات المحلية وعلى دورنا كمجتمع مدني كأجسام مهنية التي تترجم الاحتياجات والحقوق لاعتراضات ولأوراق تقدم لمؤسسات التخطيط وهذه اداة مهمة جدا. داخل المؤتمر نحن نتناول دائرة كاملة وتسليط ضوء على وظائف مختلفة اللتي ارى بها آلية كاملة ففي حالة ضعف جزء او واحد من هذه الالية يمكن سد فراغ معين لكن هذا يضعف المجموع. في الحلقة الثانية النقاش هو نقاش مفتوح اكثر والهدف هو بناء اتفاق ومناقشة ما يحدث خلال هذه السنة والادوار التي كانت والادوار التي ممكن ان تتحسن بالأساس لرفع هذه الامور.

المخططات المحلية واحدة من المواضيع التي نواجهها ونعالجها في السنوات الاخيرة وبالذات السنة الاخيرة، مخططات محلية لا نعرف إمكانية ملائمتها لموضوعيتنا وخصوصيتنا كمجتمع عربي وبالتالي سوف اعرض 3 مخططات محلية وايضا اخترنا بهذه الجلسة عرض اماكن عينية كنموذج للتعامل مع المخطط المحلي او التفصيلي او حتى اللجوء الى القضاء.

ارتباط المخطط المحلي في المخططات القطرية المصادق عليها وفي المبنى القائم لمؤسسات التخطيط.

المخطط المحلي نفسه يعني عملية المصادقة فما يحدث اليوم ان عدم وجود مخطط محلي يشل حركة التطور والتوسع للبلدة العربية وبالتالي ما هي وضعيتنا ؟ وهذا السؤال الذي غالبا ما يطرح، فكم مخطط تمت المصادقة عليه وما هي فترة التخطيط او فترة المصادقة ؟؟؟

تطبيق هذه المخططات.

احد الامور التي عالجناها في المركز هذه السنة هو موضوع مخطط قطري هيكلي وهو تاما 35 واليوم كثير من المخططات تصل لوضع انه توجد بيوت قائمة ونحن نخطط لنعطي شرعية لعدم التخطيط لهذه البيوت الغير مرخصة بسبب عدم وجود التخطيط وهنا يأتي المخطط الهيكلي ليعطيها الشرعية فأول عائق تلقاه هو المخططات المصادق عليها وهي عديدة هنالك الاحراش والكسارات وغيرها ولكن هذه السنة واجهنا بشكل خاص تاما 35 وهو مخطط توجيهي قطري تمت المصادقة عليه سنة 2005 وعادة يصعب تغيير مخططات قطرية لانه لا يمكن الاعتراض عليها اصلا والتأثير عليها من ناحية القانون صعب جدا، وما يحدث اليوم انه تاما 35 اعطى حدود لمنطقة البناء فمثلا في يركا هنالك منطقة بناء خارج منطقة التطوير بحسب تاما 35 فأن أي منطقة بناء قائمة لا يمكن المصادقة عليها وهذا الوضع موجود ايضا في الرامة ، نحف، مجد الكروم وغيرها. في هذه المرحلة قمنا بمعالجة تاما 35 وكان قرار حكومي لفتحها مرة اخرى وحتلنتها، هذه الحتلنات كانت فقط لمناطق ريفية يهودية وبعد المطالبة من المركز العربي لدائرة التخطيط ان يكون ادخال وتغييرات لتلبي احتياجات البلدات العربية من ناحية ومن ناحية اخرى هناك تجربة عرضناها في المؤتمر السنة السابقة وهي تجربة يركا. في يركا هنالك بالفعل منطقة بناء خارج منطقة التطوير او الحدود التي تضعها تاما 35 ونتيجة الاعتراض المهني واستعمال الادوات المهنية تم عمليا في المجلس القطري التوصية على كسر هذا العائق الكبير وهو خط البناء. وهذا فتح الإمكانيات للمستقبل (هذه توصية وهنالك حاجة لمصادقة من الحكومة) لانها مخططات قطرية يصعب التأثير عليها وتغييرها لكن المطالبة فتحت المجال ليكون تغييرات عديدة على البلدات العربية وبالفعل كان ايضا توجهات عديدة من مجالس محلية وتقديم ورقة مهنية تربط ما بين تاما 35 واحتياجات البلدات وتترجم ما هي التغييرات التي يجب ان تتم من اجل الحصول على احتياجات وطلبات وحقوق السكان في داخل البلدة وهذا شيء غير موجود في تاما 35

الأمر الاخر الذي تطرقنا اليه هو الوضعية الاجتماعية للبلدات العربية فاليوم اكثر من 90% من البلدات

The 14th annual conference For issues of land and housing

موجودة بوضع اقتصادي صعب جدا وهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار والكثافة السكانية مع وضع اقتصادي صعب هو عدم تلبية للاحتياجات وهو انتاج لبلدات فقيرة، وهنا واحدة من المعالجات التي قمنا بها خلال السنة الماضية ولكن من ناحية اخرى كانت هذه واحدة من المعيقات وعدم علاج المعيق هو أساسي في هدم النسيج والتطور وهدم بيوت داخل البلدات العربية.

المخطط الهيكلي والمصادقة عليه: من بحث اجريناه ومحتلن لليوم يوجد 136 بلدة عربية منها 64 بلدة فيها مخطط مصادق عليه لكن كل الباقي ليس لديهم مخططات مصادق عليها من اجل توسيعها او من اجل اعطاء حلول سكنية في الداخل وبالتالي 38% من السكان العرب لديهم مخططات مصادق علينا 62% ليس لديهم مخططات.

البلدات ال 64 المصادق على خرائطها الهيكلية هي بلدات صغيرة وهذه ليست صدفة فالتعامل مع مشاكل التخطيط غير قائم لانه مخطط لبلد صغير 2000-1000 نسمة هو عبارة عن خريطة تفصيلية لداخل بلدة كبيرة فيتم المصادقة عليها، لكن التعامل مع بلداتنا العربية التي بغالبيتها تشمل اكثر من 10000 نسمة تقريبا غير قائم والعائق الأساسي في المصادقة على المخططات الهيكلية هو في البلدات ذات المشاكل اذ لا توجد حلول للوضع القائم. 60% من المصادقات التي اعطيت ل 64 بلدة لا تعطي حلول سكنية ولا رخص بناء فالمواطن ينتظر حوالي 7 سنين للمصادقة على مخطط لكن بالنهاية لا يحصل على رخصة البناء فعمليا سد للاحتياجات التي غابت وحق أساسي في المسكن والحق في التطور للبلدة العربية لا يتم استخلاصه عن طريق هذه المخططات الهيكلية.

المعدل كما قلت هو المعدل العام فكلما كبرت البلدة كبرت المدة، فعدد الاشهر هو فوق ال 100 شهر للمصادقة على المخطط وهذا بالاضافة لتحضيره وتقديمة وبعدها الموافقة عليه. ال 38 بلدة هي بلدات فيها مخطط مصادق لكن الحصول على رخص بناء يتم فقط اذا تم المصادقة على خريطة تفصيلية ولليوم بداخل 38 بلدة يوجد فقط 8 مخططات تفصيلية مصادق عليها لذا لا يوجد سد للاحتياجات الأساسية كالمسكن في البلدات العربية وانوه ايضا ان المخططات التفصيلية غير كافية اذ انه عادة يكون لكل بلدة اكثر من مخطط تفصيلي فالخريطة الهيكلية تقسم الى مناطق وكل منطقة تحتاج لمخطط تفصيلي.

التوسيع عن طريق الخريطة الهيكلية هو احد العوائق وهنالك حل واحد للتوسع والحصول على مناطق بناء وهي مخططات تفصيلية للتوسيع ففي بعض الاحيان لا يتواجد مخطط هيكلي لكن يوجد مخططات تفصيلية عينية للتوسع واليوم هنالك العديد من المخططات العالقة في مؤسسات التخطيط يتم التداول فيها. هنالك خرائط تم تقديمها قبل اكثر من سنتين.

اليوم في قانون الفاداليم وهو لجان السكن القومية التي اقيمت بالأساس لتسريع عملية التخطيط، واليوم هنالك العديد من التغييرات في قوانين التخطيط والبناء ولكن احتياجات البلدات العربية غائبة عنها وضمن عملنا نحاول استغلال ما هو قائم مثل قانون الفادال واستغلاله لصالح البلدة واستغلال بعض الثغرات لصالح البلدات فبعض المخططات العالقة يمكن بحسب هذا القانون ان يحل او يدار عن طريق الفادال ويدخل المسار السريع ليصادق عليه ووصلنا انه تقريبا يوجد مخطط يحوي حوالي 14000 وحدة سكنية عالقة في لجان التخطيط يدخل هذا المسار، ونحن نعلم انه توجد عوائق كبيرة في المسار القانوني والتخطيطي لكن هنالك مسؤولية علينا كمهنيين وكسلطات محلية من اجل استغلال ما يتاح عن طريق القانون الموجود.

The 14th annual conference For issues of land and housing

المهندس عدنان مصالحة

اعتذر المهندس عن الحضور لكنه طلب قراءة ما كتب عن الوضع بدبورية:

خارطة التوسعات الهيكلية لقرية دبورية تم المباشرة فيها سنة 2002 وكان لها ثلاث مراحل:

ابتداءا من سنة 2002 وحتى 2006 بهذه المرحلة تم البدء بوضع المعاييروكان المجلس المحلي هو الاقوى والمؤثر في كل معطى واقتراح للتوسيع وبذلك نسحب من وزارة الداخلية قوة التأثير ومنعنا منها ان تكون هي الآمر الناهي بهذا الامر، انا كمهندس كنت دائما مراقب لكل مستجد واقدم واعرض امام المجلس مقترحات بديلة ووضعنا خطة عمل لعرضها امام دائرة التخطيط بوزارة الداخلية الى ان توصلنا سنة 2006 للصيغة النهائية المتفق عليها للخارطة الهيكلية والتي تؤمن الحد الادنى من متطلبات اهالي القرية حتى سنة 2020 وتم قبولها بالاتفاق بين المجلس المحلي ودائرة التخطيط وكانت تشمل ادخال مساحات للسكن ومساحات للمصالح الصغيرة واخرى للجارة واخرى للمواصلات العامة وغيرها.

المرحلة الثانية من 2006 حتى 2009. في 2006 تم حل المجلس المحلي في دبورية وهنا اصبحت المهمة الملقاة علي كمهندس كبيرة وصعبة جدا ولكن هذا الوضع ادخلني في تحد انتهى بالنجاح ولن اسرد كل التفاصيل. لقد حضرت امام مجلس التخطيط الاعلى وقمت بالدفاع عن الخريطة وبعدها امام لجنة الداخلية في الكنيست لاقتطاع مساحة 45 دونم من الأراضي التابعة للحدائق العامة وضمها للخارطة الهيكلية لدبورية وتمت المصادقة نهائيا على الخارطة الهيكلية في شهر سبتمبر 2009.

المرحلة الثالثة لا تقل صعوبة عن سابقاتها وهي المباشرة بالخرائط التفصيلية وهي تستحق شرح طويل ومفصل لما فيها من اشكاليات وعقبات في مجال الملكيات. ومع ذلك سيتم البدء بتنفيذ الجزء الاول من الحي الغربي ويحوي 570 وحدة سكن ويتزامن معه البدء سنة 2015 المصادقة على الحي الشرقي ويحوي 175 وحدة سكن وباقي التوسيعات وهي ثلاث موجودة في المراحل الاخيرة من عملية الايداع داخل لجان التنظيم. بالنهاية اشكر المخطط اديب داهود مخطط التوسيع الهيكلي في دبورية وهو مخطط مهني وصاحب خبرة فريدة ورائدة في هذا المجال...ومن ثم اكملنا في الخرائط التفصيلية مع الاخوة المخططين عبد ياسين، رائف زعبي، شحادة ونزيه خوري ولهم الشكر.

اديب نقاش

اود مشاركتكم قصة حدثت معي في دبورية التي اعددنا لها تخطيط هيكلي قبل 2002 . عمليا ب 2006 صادقنا على الخارطة الهيكلية وهذه التجربة جديرة بان اشاركم بها كونها فريدة من نوعها لكون عملية التخطيط عملية مساهمة ومشاركة فيها ثلاث عناصر أساسية وهي السلطة المحلية، مديرية التخطيط المسؤولة عن التخطيطات الهيكلية في الدولة، عملية المخطط كحلقة وصل تجمع بين رؤيا حاجات البلد وعملية التنسيق مع المخططات القطرية.

دبورية موجودة بمضيق بين جبل الطور وجبل الناصرة. دراسة وضعية الخرائط الهيكلية المصادق عليها هو موضوع أساسي وهو المحك بكل مخطط هيكلي لكل بلد، المخططات التي صادقت عليها الدولة طبعا بمبادرات

The 14th annual conference For issues of land and housing

اللجان المحلية والمجالس المحلية التي كانت على طول الطريق. دبورية فيها 1200 دونم مصادق عليها ومنها حوالي 1000 دونم أراضي معدة للسكن، أي ان عملية التخطيط في الوسط العربي لعل مميز حاد جدا وقضية التخطيط هي قضية تلبية الحاجات السكنية ولكن اليوم نتحدث عن مجتمع نامي وناهض وله حاجات اخرى. وظيفة التخطيط اليوم هوان نعطي اجابات للحاجات غير السكنية ايضا. الارقام في دبورية مذهلة من ناحية الواقع التخطيطي فالخرائط التي منحت 1000 دونم للسكن وتعطي حلول رقمية ل 10000 وحدة سكن ويظهر انها تلبي حاجات البلد لسنين مقبلة، لكن في الواقع قسم من هذه الدونمات غير صالح للبناء وجزء منه وديان او منحدرات وجزء هو أراضي كبيرة بملكية بعض العائلات لا تستغلها خلال السنوات القادمة فهنا قمنا وبالتعاون مع المجلس بتقسيم البلد لمناطق مختلفة ولكل منطقة مميزات من ناحية سكانية ومعمارية وتاريخية تختلف عن الاخرى وعملنا احصائيات ل 250 بيت للاطلاع على حاجاتهم وفي النهاية وصلنا لنتائج تساوي بمعادلة حسابية لكمية الأرض التي استطعنا اضافتها لدبورية وهي 523 دونم وهو معطى يتناقض مع المعطى الساطع الاول.

هذا المخطط النهائي وهو مقسم لستة مناطق مختلفة للتخطيط التفصيلي واللجنة اللوائية طلبت عدم عرض المخططين وانما طلبت التنازل عن المخطط الجديد وفقط ابراز المناطق الجديدة وتعليمها بطريقة البجارة وتعني ان هذه احياء سكنية ممكن ان يكون فيها شوارع ومباني تعليمية ودينية وجماهرية ومناطق خضراء والى اخره... ما عدا المناطق المحددة مثل المنطقة في مدخل البلد وهنا حددنا سند كبير للبلد من ناحية اقتصادية وهو المنطقة الصناعية وموقف سيارات كبيرة (تراكات)، منطقة سياحية واكتشفنا انه يوجد مخطط من سلطة الحدائق الطبيعية من سنوات الستين والسبعين وفيه قطار هوائي يبدأ من مدخل دبورية وبما انه مصادق عليه فنجحنا في ادخاله بمخطط دبورية.

ما يميز البلدات العربية هي الزقاقات الصغيرة التي يصعب التحرك فيها ففي دبورية حاولنا ان نخلق جهاز شوارع حديث جدا موجود باطراف المدينة لكي يركز ويخرج كل الحركة من داخل البلد للاطراف ومنها لخارج البلد.

مواجهة المخطط لدبورية فيه شريكين وهما السلطة المحلية والسلطة القطرية والسلطة اللوائية لتحضير مخطط للبلد والمخططات الهيكلية اللوائية والقطرية كان هناك معارضة بينهم استطعنا ان نخلق ديناميكية عمل وخطة عمل مشتركة مع كل الهيئات المختلفة لكي ننجح بتحضير انفسنا لمرحلة المصادقة.

عوني زريقات

سوف اعرض تجربة كفر كنا وهي تلائم اكثر البلدات العربية وعمليا نحن نركض وراء ما يسمى خارطة هيكلية وتوسيع منطقة النفوذ وسوف اعرض ثلاث مواضيع: موضوع توسيع منطقة نفوذ مجلس كفر كنا، توسيع الخارطة اليكلية واسعار الأراضي.

موقع كفر كنا معروف على شارع 77 وعدد سكانها 22000 نسمة وتوجد في كفر كنا هجرة ايجابية من منطقة الناصرة وتوجد منطقة جديدة تحوي 250 نمرة بناء تدعى «ابني بيتك» والهجرة تساعد امام لجان التخطيط للاثبات انه توجد حاجة للتوسيع، كثافة السكان هي 2 وحدة سكن للدونم بينما حسب تاما 35 حددت 5 وحدات للدونم، الشارع الرئيسي بكفر كنا 754 فيه العديد من المتاجر الهامة وفيه مدخول للسلطة المحلية

The 14th annual conference For issues of land and housing

ونحن نحاول تطوير هذا الشارع وعليه مبني برنامج بقيمة 20 مليون شيكل مع מע"צ لكن تغير 4 وزراء وكلهم صرحوا انه هذا شارع الدم ويجب العمل عيه ولكنها فقط تصريحات. كفر كنا ايضا مشهورة بالسياحة اذ يدخلها حوالي مليون سائح في السنة كحجاج. توجد منطقة صناعية 200 دونم وايضا 200 دونم اضافه لهم.

لقد تم توسيع منطقة نفوذ كفر كنا مرة واحدة وأراضي كفر كنا تاريخيا هي 19000 دونم منها 10000 داخل منطقة النفوذ و 9000 خارجها منها 4500 دونم بالقسم الجنوبي تم ضمه لنتسيرت عليت سنة 1976 وبقي 5000 دونم لا تتبع لاي منطقة نفوذ وهي ما نحاول ضمه لكفر كنا لانه 70% من هذه الأراضي اصحابها من كفر كنا.

بالنسبة لسعر الأرض فهو ارتفع من 163 الف شيكل سنة 1996 ثمن نصف دونم أرض وارتفع حتى وصل لتقريبا مليون شيكل لنصف دونم فاي شاب يقف بهذا العبء.

في الخارطة الهيكلية 4500 دونم وهي تشمل تناقضات وبدون تواصل للأراضي فهي تشمل أراضي زراعية وهذا يحفز قانون البناء الغير قانوني. 58% منطقة سكنية وتوجد منطقة صناعية، 19% شوارع هذه هي مركبات الخارطة الهيكلية وتوجد תוכנית אב لكفر كنا وضعت سنة 1999 حسب تمام 2 תיקון 9 وحسب تمام 2 مسجل بوزارة الداخلية انه لكفر كنا 4360 دونم أي يحق زيادة 436 دونم لكن بعد فحص حصلنا على 5110 دونم. اردنا ادخال الخارطة الهيكلية لمنطقة النفوذ أي 4500 من ال 10000 يعني بقي لنا 5500 دونم من الناحية النظرية يمكن ادخالهم فاذا اخذنا 3000 دونم وهم شمالي شارع 77 يبقى 2500 دونم نستطيع عمليا توسيعها.

اكتشفت في كفر كنا منطقة آثار وهي 750 دونم تم اخراجها فبقي لدينا 1750 دونم.

تاما 22 احراش 720 دونم شرقي كفر كنا ايضا اخرجت فبقي 1000 دونم يمكن توسيعه منهم 511 دونم ضمن المسار الاخضر لا حاجة لوزارة الداخلية للمصادقة عليهم بدأنا بوضع المخططات ل 500 دونم المتبقية وساعدت الوزارة ب 100 دونم اضفناهم للخريطة وحتى اليوم ومنذ 2009 نعمل على ستة خرائط تفصيلية ونسعى وراء اوهام دون الحصول على أي موافقة.

ابراهيم ابو صعلوك

الحي الذي سأحكي عنه موجود قريبا من مطار اللد 3 كم في الطرف الشمالي لمدينة اللد بمحاذاة المنطقة الصناعية. هذا الحي يحده من الغرب سكة الحديد ومن الشمال المنطقة الصناعية ومن الشرق شارع آبا هيلل سيلفر ومن الجنوب المقبرة الاسلامية فالحي محدود ولا مجال للتوسع ومحصور داخل منطقة وعلى اهل الحي التعايش مع هذا الوضع. يسكن الحي حوالي 1300 مواطن عربي بينما بالسابق كان مختلط ورويدا رويدا انتقل اليهود الى احياء اخرى تنعم بتخطيط ورفاهية وجودة حياة مفقودة في الاحياء العربية الستة الموجودة في اللد. العرب يشكلون 25% من عدد السكان يعيشون باحياء تخلو نهائيا من التخطيط ومن البنى التحتية.

المنطقة التي تريد الدولة اقامة مركز شرطة فيها يرتفع الى 8 طوابق بالاضافة لطابقين تحت الأرض موجودة في الجزء الشرقي من الحي ومساحتها حوالي 8 دونم مع ان الحي مغلق من جميع الجهات والناس بحاجة ماسة لهذه المساحة لاقامة المساكن ومرافق جماهيرية يخلو منها الحي ورفض الاعتراض كان مبني على ادعاء رئيس

The 14th annual conference For issues of land and housing

البلدية انه سيوفر للسكان العرب الرفاه والحياة المثالية مع انه الرئيس بشخصه قام بطرد 4 اولاد عرب من الحي اليهودي حيث توجهوا للعب هناك نظرا لافتقار الاحياء العربية لأي مساحة للعب فيها.

انتقل للآليات القانونية التي نضطر لاستعمالها ازاء هذا التمييز العنصري وعندما قدمنا الاعتراض على الخريطة لإقامة محطة الشرطة بمساعدة جمعية بمكوم للجنة التخطيط اللوائية في الرملة تم رفضها وما بقي امامنا سوى التوجه للقضاء بمساعدة جمعية حقوق الانسان وعوني بنا والمحكمة انصفتنا واتاحت لنا المجال لنتوجه للجنة التخطيط القطرية في القدس لنستأنف على قرار اللجنة اللوائية وما كان من اللجنة الا رفض طلبنا بحجة لا صلة لها بالموضوع فمثل ما ذكر الاستاذ عوني السلطة المحلية تعد ان تجعل الاحياء العربية تنعم بتخطيط ولكن من سنة 1948 وحتى اليوم هذه الاحياء لم تنعم باي تخطيط ولم تحظ باهتمام احد فما الجديد الان واي معنى لهذا الكلام؟ والعكس هو الصحيح اذ يتم التضييق على الاحياء العربية بينما في اللد تقام شبه مدينة تضم 25000 مواطن من اليهود المتزمتين في حي مخطط، نحن نعرف ان هذا الحي سيمتد ليلامس احياء عربية ولكي يفصلوا بين الاحياء العربية وهذا الحي قاموا باختيار هذا المكان لاقامة مركز الشرطة مع انه يوجد امكنة بديلة وملائمة اكثر. بهذا يكون انه بالرغم من استعمالنا لكافة الآليات المتاحة لقد فشلنا في الاعتراض ولكن لن نستسلم وقد نستأنف للمحكمة ولكن الشيء الذي انجزناه هو اعادة اسم الحي لاسمه الاصلي وهو حي كرم التفاح.

الجلسة الثانية – طاولة مستديرة
«المخططات القطرية وآليات مواجهتها»

ادار الجلسة الصحفي جاكي خوري

صلاح سواعد – عن قضية رمية

قرية رمية معروفة للجنة القطرية، للجنة المتابعة للشؤون العربية، الاحزاب العربية والجماهير العربية وهي تدعم هذه القضية المأساوية والوطنية في الدرجة الاولى. منذ 1948 حتى 2014 اهل رمية محرومين من ابسط حقوق الانسان ولا مصيبة كمصيبة اهل رمية، لدبورية توجد خريطة لكن لأهل رمية لا يوجد مأوى يسكنون فيه، في سنة 1995 تم اتفاق جزئي اذ كانت مفاوضات امام لجنة رمية من بعض اعضاء الكنيست العرب، لجنة المتابعة للشؤون العربية والتكافؤ التفاوضي لم يكن تكافؤ بالمرة فالمفاوضين من الدولة ودائرة أراضي اسرائيل وبلدية كرميئيل هم اصلا من مؤسسي دولة اسرائيل والمفاوض العربي كان ضعيف جدا لذا نحن اليوم بهذا المأزق الكبير جدا جدا جدا حيث الاولاد يتمنون وجود بيت ومدرسة وكهرباء، قضية رمية وخاصة قرية رمية موجوده في مدينة كرميئيل – الشريان الرئيسي – لان موقعها مهم جدا للعرب بالجليل وخاصة قرى الشاغور مثل البعنة، مجد الكروم، دير الاسد، نحف، سخنين، عرابة، دير حنا، واذا استطعنا تثبيت اهالي رمية استطعنا وقف تخطيط تهويد الجليل حيث تكون كرميئيل مدينة مختلطة والمفتاح هي قرية رمية الموجودة بالمحاكم منذ 30 سنة حيث اعتقل سكانها ودفعوا الغرامات الباهظة والشيء المهم انه ب 28.03.14 كانت مظاهرة بمدينة كرميئيل وكان فيها مندوبون عن السلطات المحلية، لجنة المتابعة، اللجنة القطرية واعضاء الكنيست العرب وكان 450 انسان يتظاهرون ضد اهالي رمية وكان اهالي رمية مع المتظاهرين المؤيدين 250 ، فلو

The 14th annual conference For issues of land and housing

كان 1000 عربي موجود في كرمئيل لحلت قضية رمية، يجب علينا التحرك وعلى كل شخص التظاهر والمطالبة حتى لو مات او اعتقل.

ردا على الادعاء بان الحكومة عرضت حلولا على اهالي رمية واعطتهم القسائم ورفضوها لوجود الخلافات بينهم انا اقول: طرحت القسائم على 5% من سكان رمية مما يعني ان 50 بيت موجود اليوم ليس له بديل ويقولون لهم البديل هو في قرية نحف والبعنة ومجد الكروم لكن ابناء هذه البلدان نفسها ليس لهم مكان للسكن فاين البديل؟ القسائم الموجودة اليوم برمية هم لخمسة بالمئة من السكان أي ان 95% لا بديل لهم وبديلهم هو طردهم، وما اقوله انه يجب الالتفات لهذه القضية المهمة جدا وهي تقف اليوم دون وجود مفاوضات ولا حلول، نحن نتظاهر ومن يصمد هو الرابح واهل قرية رمية قرروا او العيش بكرامة او الموت بأرضهم.

فهمي حلبي – رئيس اللجنة المعروفية للدفاع عن الأراضي – تجربة الجلمة والمنصورة

سوف اتحدث عن الجلمة والمنصورة المعروفة بمرج بن عامر وأراضي الجلمة تابعة لعسفيا والمنصورة للدالية وبعد قيام دولة اسرائيل هذه الأرض وبسبب سياسات حكومية اهملت ولم يكن فيها تخطيط وفي الاونة الاخيرة كان فيها مشاريع عديدة مثل عابر اسرائيل، خط الغاز، القطار، هنالك 12 مشروع تسمى المشاريع القومية وهدفها هو مصادرة الأرض علما بان هذه الأرض جدا استراتيجية فهي تصل بين منطقة الجنوب والشمال ومنطقة عامة جدا بكل المعايير، في هذا الوقت كانت قد بدأت اللجنة الشعبية للدفاع عن الأرض بالكرمل بقضية ام الشقف فبدأوا ايضا بنضال شعبي قوي جدا بالدالية وعسفيا كانت نتيجته التوصل لاتفاق مع الحكومة اذ حصلنا على 80% من مطالبنا وهي أرض مقابل الأرض واجبرناهم وممثلهم الوزير فؤاد بن اليعزر بان نقرر نحن مسار خط الغاز وكان الحصول على دونم مقابل دونم يوازيه قيمة ضمن الاتفاق لكن رفضنا ان يكون هناك تبديل لأراضي الغائبين.

نشكر المركز العربي للتخطيط البديل ومركز عدالة لمساعدتهم لنا وحسب رأيي يجب تغيير هذه السياسة بأن نبدأ نحن بالتخطيط على أراضي الدولة والا تكون دائما ردة فعل، يجب تغيير التوجه وللأسف رؤساء المجالس بسبب الوضع المادي ضعفاء جدا امام السلطة لذا فأن اللجان الشعبية مهمة جدا بهذا النضال.

المحامي قيس ناصر – اليات النضال القانونية في مواجهة المخططات القطرية

بنظري اوافق تماما على ان المحكمة ليست العنوان لتغيير السياسات القطرية للتخطيط ولكن مع ذلك اومن بان الفشل بقضايا مختلفة للجماهير العربية هي عمليا قصة نجاح للتعامل مع قضايا مستقبلية، على سبيل المثال فشل قضية كرم التفاح علينا ان نستفيد منه وان نعي ما هي الآليات التي اعتمدت عليها لجان التخطيط وهذا يمكننا من ان نختار ونصمم الحجج التخطيطية القضائية في أي نضال قادم وانا اود ان اتحدث بالأساس عن المخططات القطرية للشوارع من التجارب القضائية بهذا المجال وما هي الحجج القانونية التي يمكن ان نتعامل معها واهمية التشابك بين المسار القضائي والتخطيطي متمثلا بالجمعيات المختصة مثل المركز العربي للتخطيط البديل.

The 14th annual conference For issues of land and housing

اهم الاسس التي تسمح للمحكمة بالتدخل بالقضايا التخطيطية هي وجود علل قضائية تخولها مثل ان لجنة التنظيم لم يكن لها صلاحية للمصادقة على المخطط او انه لم تكن هناك مساحة معطيات كافية لاتخاذ القرار او ان القرار ينم عن تمييز عنصري او ان لجنة التنظيم لم تفحص بدائل وهنا اعطي مثال يتعلق بالشارع، فمحكمة العدل العليا تدخلت في المخطط القطري لشارع 531 الذي يربط شارع رقم 2 بشارع رقم 6 بمنطقة المركز وكانت علة المحكمة بان لجنة التخطيط لم تفحص إمكانية الحصول على ما يسمى مسح تأثيره على البيئة وقالت المحكمة ان هذا خلل سافر في القرار التخطيطي لأن لجنة التنظيم لم تفحص التأثيرات العامة لهذا المخطط. المثال الآخر هو قضية شارع رقم 931 حيث اعادت المحكمة النظر في المخطط الى لجنة التخطيط لان لجان التخطيط لم تفحص البدائل. المثال الاخير والذي تعاملت معه شخصيا كان شارع رقم 4 في حي بيت صفافا وهو شارع قطري يصل بين شارع رقم 433 وشارع 60 وهو شارع استيطاني بامتياز لانه يربط القدس بالمستوطنات ويتوسط قرية بيت صفافا، بعد التماس قضائي لمحكمة العدل العليا صادقت هذه المحكمة على مسار الشارع ولكنها الزمت بلدية القدس بتحضير مخطط هيكلي تفصيلي يرتب كل منظوم الشوارع ببيت صفافا بأدعاء انه لم تكن للتخطيط رؤيا شمولية لكل القرية وعلينا ان نستفيد من هذه التجارب لنصقل الادعاءات فحين نقدم اعتراض اليوم لمشروع خط الغاز او مشروع القطار فهذه القرارات تعطينا صورة تامة عن مدى الادعاءات التي ستنجح او تفشل فيما بعد امام المحاكم وانا اقول انه الادعاء بعدم وجود المعطيات الكافية للجان التنظيم وعدم وجود بدائل هذا يؤكد دور مركز مختص مثل المركز العربي للتخطيط البديل لاني اليوم حين اقدم كمواطن أي اعتراض على مخطط دون معطيات ودون مساحة بدائل تخطيطة مهنية لا يمكنني ان اقدم الاعتراض.

نقطة جدا مهمة يجب ان نعي لها: هنالك خطر داهم بانه توجد جمعيات اسرائيلية يمينية تستعمل هذا القانون لهدم قرانا فهذه الجمعيات تقدم التماسات شبه يومية بحجة تنفيذ القانون وهدم البيوت العربية وهذا الامر يحتم علينا ان نصعد العمل القضائي مع العمل الشعبي والعمل المهني لجمعيات مثل المركز العربي وحقوق الانسان والجمعيات الاخرى.

احمد ملحم – رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن الأرض والمسكن في وادي عارة، عن تجربة المخططات القطرية في وادي عارة

العمل الشعبي يتمثل بنظام شعبي واللجان الشعبية تقام فطريا لسببين: السبب الاول مشكلة في مؤسسات الدولة بتقديم الخدمات والحقوق والمشكلة الثانية هي تقاعص السلطة المحلية في تنفيذ هذه المشاريع لذلك تقام لجان شعبية لتحتج على الطرفين وتدافع بشكل صادق عن حقوقها وعن أراضيها.
هنا اريد ان اتحدث عن منطقة وادي عارة وهي منطقة تمثل الوسط العربي، فوادي عارة تتكون من 23 مدينة وقرية ومجمعات سكنية تدار من خلال 7 سلطات محلية. كان حوالي 17 مخطط على منطقة وادي عارة جميعها تقضي بالمصادرات والاغلاقات لبعض القرى والبلدات العربية المربوطة مثلا شارع وادي عارة المربوط تاريخيا بهذه المنطقة وعاطفيا واليوم هذا الشارع سيتحول الى شارع شبيه بالشوارع الالتفافية للمستوطنات مثل شارع 6 على طول 14 كم تمر من الأراضي العربية.

اذا قارنا ما حدث بيوم الأرض مع ما يحدث بوادي عارة فان ما يحدث بوادي عارة اكبر مما حدث بيوم الأرض. بيوم الأرض كانت مظاهرات وبوادي عارة مع العلم بوجود هذه المخططات ومع العلم انه اليوم قدرات رؤساء السلطات المحلية معروفة علميا وثقافيا وقوميا ووطنيا افضل من قبل لم نر أي تحرك بهذا الاتجاه مثلا ماذا قدم رؤساء السلطات المحلية ضد مشروع مدينة حريش التي كانت ستبنى على مساحة معينة ولكن كانت ستضم جميع الأراضي المفتوحه بهذه المنطقة وهي حوالي 28800 دونم وهنا ساقتبس بعض كلمات وزير في دولة

The 14th annual conference For issues of land and housing

اسرائيل عن هذا المشروع: «חריש היא משימה לאומית יש ללכת לשם ולעצור התפשטות בוואדי עארה של אוכלוסיה שבלשון המעטה אינה אוהבת את מדינת ישראל (...) מה שקרה הוא שהייתה התפשטות של ערבים בשטחים הללו באופן בלתי חוקי ועכשיו בשביל להציל את האזור ניקח אוכלוסיה חרדית שהם היחידים שמוכנים לבוא לשם".

حكي ايضا عن توازن ديموجرافي، وادي عارة يسكنها حوالي 150000 نسمة وقصدوا احضار 150000 للتوازن الديموجرافي وهكذا اقنعوا الحكومة بالمسارعة لإعطاء ميزانيات لتنفيذ المشروع. اللجنة الشعبية بقواها الذاتية وتواضعها استعملت ما ذكره الدكتور حنا انه لا يمكن ان ندافع عن الأراضي بمظاهرة هون ومظاهرة هناك وقد رافقنا في هذا المشروع محامون مهنيون والمركز العربي للتخطيط البديل وعدالة واستعملنا كل الادوات التي من الممكن ان تدعم شعبيا الفكرة لمنع هذا التسلط على المنطقة وللاسف الشديد لم نستطع اقناع أي رئيس سلطة محلية ان يتخذ خطوة مهنية او يدفع لمحامي لكي يمنع هذا الانتداب. هذا المشروع استمر طويلا واستهلك ما لا يقل عن 150 جلسة رسمية ان كان في المحاكم او في اللجنة اللوائية بحيفا او في اللجنة المحلية للتخطيط بحريش ... وهذا لبناية مدينة للحريديم فقط تشمل 150000 مواطن على 28000 دونم. بعد هذا العمل الشعبي بدأ التراجع الى 22000 دونم ثم 16000 وبعدها لنقطة الصفر وهي حريش القائمة اليوم ككيبوتس على 3500 دونم واخذوا 800 دونم من كيبوتس ميتسر واصبحت حريش ستقام على 4300 دونم من أراضيهم وبعيدة عنا وكان هذا اول انجاز. والانجاز الاخر هو بقرار محكمة انه حريش هي مدينة مختلطة يحق للعرب فيها ما يحق لليهود. هذا انجاز غابت عنه السلطات المحلية ولجنة المتابعة والاحزاب.

نقاش شارك به كل السادة: محمد ملحم ، بهجت جبارين، شفيق نشأت ، محمود اغبارية ، علي زبيدات، محمد كيال، جمال السيد احمد، د.سهيل ذياب، رافع شحبري، حسن عازم .

تلخيص:
د حنا سويد

اتوجه بالشكر الجزيل للحضور جميعا، لمن تحدث ومن اصغى ومن ناقش ومن اقترح ومن قرر ان يأخذ معه الى البيت او الى عمله أي شيء مما طرح في هذا المؤتمر لمزيد من التفكير ولمزيد من التخطيط والعمل، واشكر رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية الاخ مازن غنايم، رؤساء السلطات المحلية، نواب الرئيس واعضاء السلطات المحلية ومهندسي السلطات المحلية، رؤساء اللجان الشعبية واعضاء اللجان الشعبية وكل الحضور الذين شرفونا بحضورهم. اريد ايضا باسمكم جميعا ان اشكر طاقم المركز العربي للتخطيط البديل والمخططة عناية بنا التي تشغل منصب المديرة المهنية للمركز على كل العطاء المهني الذي يزودنا به المركز خلال السنة من مؤتمر الى مؤتمر والتعاون الذي يبادر له مع السلطات المحلية واللجان الشعبية وايضا اشكر جميع العاملين في المركز والذين يقومون بمهمة مخلصة يعطيهن العافية.

اريد ان اؤكد على دعم المركز وخاصة اتحدث الى السلطات المحلية العربية ورؤساء السلطات المحلية مع علمي ان إمكانيات السلطات المحلية العربية هي محدودة ولكن لا يمكن ان نتصور وضع فيه مؤسسة في بروكسل او

The 14th annual conference For issues of land and housing

لوس انجلس مستعدة ان تدعم المركز العربي للتخطيط البديل ماديا والمستفيدون الرئيسيون من عمل وعطاء المركز لا يقدمون أي دعم للمركز وهذا يعني انه مهما تحدثنا عن الآليات والعمل الشعبي وعن التصدي وعن القضاء و....... هذا كله صحيح ولكن في نهاية الامر يجب دعم المؤسسات الاهلية جميعا وليس فقط المركز فمثلا عدالة مؤسسة اخرى تعمل للدفاع عن حقوق العرب فعمل الجمعيات يتطلب نقود ودعم كل انسان بحسب قدراته وإمكانياته. باعتقادي القضية التي برزت في الحديث اليوم هي: ما هي وسائل النضال وآليات العمل المطروحة وقد سمعنا اقتراحات متعددة فيها تجديد مثل استعمال الفيسبوك فالإمكانيات اليوم متوفرة بسبب التطور التكنولوجي وهذا يفتح امامنا مجالات جديدة للتفكير حول آليات نستخدمها في مواجهة المخططات او من اجل ان نرتقي في مستوى معيشتنا.

لقد تحدثنا هنا عن تاما 35 وهو المخطط الاستراتيجي لاسرائيل لعام 2020 وانا كنت عضوا في المجلس القطري للتنظيم والبناء وكنت عضو في لجنة التوجيه لهذا المخطط وعقدت جلسة خاصة لبحث الخطوط العامة التي يجب ان يرتكز عليها هذا المخطط وواحد من المدعوين كان شاعر وهذا يثبت ان التخطيط هو موضوع متعدد المجالات وكل واحد باستطاعته في اختصاصه ان يسهم في وضع آليات جديدة للنضال واكثر من اصاب في ملاحظاته حول تاما 35 وانا شخصيا اخذت منه افكار للمستقبل هو هذا الشاعر. اريد ان أؤكد ان إمكانية العطاء وإمكانية تطوير أليات للنضال هي مهمة مجتمعية وجماعية للجماهير العربية الفلسطينية في هذه البلاد والكل مدعو الى التعاون في مثل هذه المؤتمرات وفي مناسبات اخرى لعلنا في نهاية الامر نصل الى برنامج عمل وطني يضمن لنا حقوقنا في التشبث بهذا الوطن، في التطور في هذا الوطن للمحافظة على هويتنا الوطنية وعلى مقدرات شعبنا.

The 14th annual conference For issues of land and housing

The 14th annual conference For issues of land and housing

הכנס השנתי ה-14
בנושא קרקעות ודיור

The 14th annual conference For issues of land and housing
The 14th annual conference For issues of land and housing

מושב ראשון - פתיחה וברכות

ד״ר חנא סוויד - יו״ר הנהלת המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

זהו הכנס ה-14 ברציפות של המרכז, מאז שנת 2000, שנערך בסמוך ליום האדמה ודן בנושאי קרקעות ודיור ותכנון. נחוץ היה להקים את המרכז כארגון מקצועי עם חזון ומדיניות ברורים בתחומי התכנון והשיכון ועניייני הרשויות המקומיות שעליה רובץ העול העיקרי במעקב אחר ענייני הקרקעות, התכנון והבנייה.

למרכז תפקיד חשוב ביותר כיוון שהוא מתמחה ביצירת תכנים של מדיניות ושל תכניות אסטרטגיות של הציבור הערבי והאזרחים הערבים. המרכז אינו מסתפק בתגובות במובן של מחאה והתנגדות לתכניות הפוגעות בהתרחבות ופיתוח היישובים הערביים, אלא מציג את הצרכים האמיתיים של אותם יישובים. המרכז פירסם מחקרים רבים אשר חלקם יוצג בכנס במטרה לסייע לרשויות המקומיות ולאזרחים.

כאן יש לציין את שיתוף הפעולה עם הוועדים העממיים ביישובים השונים מהנגב ועד לגליל. הוועדים נחשפים למדיניות ההפקעה והחנק ומקבלים את הסיוע ואת הכישורים שיש במרכז כדי לחזק את המאבקים שלהם נגד הריסות בתים או הפקעות אדמות כגון מתווה פראוור. ראיו לציין את הפרי שנא שיתוף הפעולה עם הוועד העממי של דלית אל-כרמל במאבק נגד הקמת פארק ושמורות טבע שחונקים את היישוב, ואת הקמת הוועד להגנה על אדמות הכפרים הערביים-הדרוזיים. זוהי יוזמה מיוחדת – הרי כבר כמה שנים אנו מדברים על הקמתו מחדש של הוועד להגנה על אדמות, אשר הוביל את מאבקי יום האדמה, כוועד א-מפלגתי. והנה יש היענות חלקים ע״י הקמת הוועד להגנה על אדמות הכפרים הערביים-הדרוזיים שהצליח למנוע את תכניות ההפקעה של אדמות דלית אל-כרמל ועוספיא לטובץ תעלות הגז באזור יקנעם, הקרויה בשם התושבים אדמות ג׳למה.

ישנם כאלה הסבורים שאין כל תוחלת מעבודה מקצועית בתחום הזה. אנו האחרונים שנמעיט מחשיבות העשייה הציבורית אבל זה לא מספיק ויש לעבוד במקביל ובשילוב כלים מקצועיים וציבוריים. אסור לוותר על הפן המקצועי, שהוא קשה וסבוך לכשעצמו. שכן אנו נדרשים להציג כל מקרה בשפה מקצועית על מוסדות התכנון והבניה ושאר מוסדות רלבנטיים. אי אפשר לפסוח על ההליך המקצועי, וכאן אני מכליל את הרשויות המקומיות שאל להן להסתפק בלדבר על חשיבות האדמה והתכנון, והן צריכות למלא תפקיד זה בפועל כדי לתרגם את הסיסמאות הכלליות למדיניות ולמאבקים פרקטיים - ע״י תרגום הידע והיכולות המקצועיות לתכניות שתוצגנה כדי שלא יוותר חלל, שכן כל חלל מתמלא ע״י תכניות ממשלתיות ורשמיות שטובת הציבור הערבי והיישובים הערביים אינה בראש מעייניהם. הרשויות המקומיות הן הגורם העיקרי שעליו מוטל תפקיד זה.

מה שמשלים את העבודה המקצועית הוא העבודה המשפטית. ובשני התחומים דרושה תמיכה ציבורית שכן זו נותנת את אותותיה על מקבלי ההחלטות ועל מערכת המשפט. גישתם של השופטים לתיק שונה כאשר העם פוקד את בתי המשפט מאשר כשהוא אינו עושה זאת. התמיכה הציבורית ממנפת את ההליך התכנוני והמקצועי.

קיימים אתגרים גדולים בהבטחת עתידנו כאזרחים וכבעלי זכות להתפתח במולדתנו, למקומות עבודה ולהזדמנות לדיור. הרי כל מה שמעניין את שר השיכון זה לשכן יהודים בהתנחלויות, ולכן קיים ואקום בכל הקשור לדיור ופיתוח ביישובים הערביים, ולכן מוטלת עלינו כארגוני חברה אזרחית וכרשויות מקומיות החובה לעמוד מול האתגרים שלפנינו כדי להבטיח לחברה שלנו חיים בכבוד.

חגי אלעד - מנכ"ל האגודה לזכויות האזרח בישראל

אני מניח שאתם יודעים שהאגודה לזכויות האזרח מחויבת כבר למעלה מארבעים שנה לעיסוק בקידום כל קשת זכויות האדם בישראל ובשטחים הכבושים. מתוקף המחויבות האוניברסאלית הזאת לכל זכויות האדם, אנחנו לא אוהבים לעשות הירכיה של זכויות ולא אוהבים להגיד שהזכות לבריאות חשובה יותר או פחות מחופש הביטוי ואנחנו אוהבים לעבוד בגישה שמסתכלת על כל הזכויות באותה חשיבות כי עד שלא תוגשמנה כל זכויות האדם, לכל בני האדם, לא נחיה באמת במציאות ראויה של שוויון.

ובכל זאת, ולא מתוך ניסיון לעשות הירכיה של זכויות ולהגיד מי חשובה יותר ומי חשובה פחות, לפעמים מעניין לחשוב איזה מימוש או אי מימוש של איזה זכות מאפשרים לנו את מימושם של זכויות אחרות. והדבר הזה נעשה פעמים רבות למשל בהקשר של חופש הביטוי. כי ללא חופש ביטוי לא נצליח לממש את הצורך לקוות ובלי חופש ביטוי איך נוכל לממש את זכותנו הפוליטית וכולי. אני לא בטוח שהדבר הזה נאמר מספיק ובצורה ברורה וחזקה ונחושה גם ביחס לזכות ולאפשרות לתכנן, גם ברמה האישית והקהילתית - מה קורה לאדם שהוא חלק מקהילה ומה קורה לקהילה כאשר האפשרות שלה לתכנן בית אישי בשכונה שגרים בה ובאפשרות להתפתח? מה קורה כשמוסדות ציבוריים שהם חלק מהקהילה שלי יכולים להתקיים ובאמצעותם אני יכול לבטא את הזהות שלי ומה קורה כשהם לא נמצאים שם? מה קורה לי כשאני יכול לחיות בבית שלא מרחפת מעליו סכנת הריסה ומה קורה לכל החיים שלי ולהזדמנויות הכלכליות שלי והזכות לממש את זכות הביטוי שלי ואת כל הדברים האחרים אם המציאות היא שונה?

הדבר הזה שהוא יותר מורכב ופחות גלוי לעין בצורה מיידית. הוא דבר שצריך לומר אותו ולבטא אותו בצורה נהדרת באמצעות העבודה המקצועית של המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי וגופים נוספים שאמונים בדיוק על זיהוי הסוגיה הזאת כסוגיה מרכזית בישראל, של אפליה ושל הדרה של קיפוח ושל נישול. ההיבט הנוסף שרציתי להתעכב עליו באבחנה בין סוגיות למשל של חופש ביטוי לבין סוגיות של תכנון, כשעוסקים בסוגיות של תכנון הרבה פעמים האפליה היא סמויה והרבה פעמים בקשיים שמערימים על קהילות מסוימות ועל הציבור הערבי במיוחד, הם קשיים שמצטברים לאורך שנים ארוכות ושהמאבק בניסיון לתקן אותם גם יכול לקחת הליכים מאוד ארוכים ובירוקרטים, מקצועיים, סמויים מהעין ולא נגישים להרבה מאוד אנשים שבסופו של דבר כן חשים בצורה מיידית את התוצאה של העדר התכנון והיכולת לפתיח וכו'. צריכים להיות מודעים לשני החסמים הללו, ולהתעקש במיוחד דווקא על המאבק הזה שחלק ממנו לא נראה בהפגנה בסוף הערב או חצי שעה אלא בעוד שנה או חמש או עשרים שנה. ועד כמה שדבר זה משמעותי לאזרחים שחיים עכשיו כאן ולאזרחים שיחיו כאן בעתיד.

בשש שנים האחרונות ניהלתי את האגודה לזכויות האזרח והשבוע הזה הוא האחרון בעבודתי, במשך השנים הללו האגודה הייתה שותפה להרבה מאבקים שקשורים לזכויות הציבור הערבי בישראל. העבודה של האגודה לא התחילה בשש השנים אלא הייתה מאז 1972 אבל בשנים האחרונות עברנו תהליך של שינוי ויש מחלקה ספציפית שכל המשאבים שלה ממוקדים במאבק למען זכויות המיעוט הערבי בישראל. זה ביטוי לחשיבות העצומה שהאגודה רואה במאבק הספציפי הזה לשוויון ובזיהוי שלנו את הסוגיה הזאת כאחת הסוגיות המרכזיות בישראל של אפליה מתמשכת כתוצאה ממדיניות או חקיקה שאנחנו צריכים להיאבק בה ומאמינים שבאמצעות המחלקה הזאת נצליח לעשות זאת בצורה אפקטיבית. זה היה חשוב בעבר וזה יהיה חשוב בעתיד ואני מברך את מי שמנהל את המחלקה הזו עו"ד עאווני בנא שימשיך בעשייה הוא וצוות המחלקה למען קידום הערכים שאנחנו מאמינים בהם.

סבסטיאן לוריון - נציג האיחוד האירופי

שמי סבסטיאן לוריון, ואני עובד עם המשלחת של האיחוד האירופי בתל אביב. אני כאן כדי להעביר את תמיכתו של השגריר האירופי בפרויקט כזה.

זהו אירוע ציון דרך עבור המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי, ועבור סוגיות הנוגעות לדיור ולפרויקט שנערך בשיתוף עם האגודה לזכויות אזרח בישראל, שהאיחוד האירופי תומך בו.

הכנס והפרויקט נמצאים על פרשת הדרכים של יצירת עקרונות שוויון וכבוד אדם, שלטון מקומי, השתתפות בתהליכי קבלת החלטות. והאמונה החזקה כי ארגוני חברה האזרחית יכולים לשחק תפקיד טרנספורמטיבי חשוב בחברה.

בהקשר של כבוד אדם, הפרויקט והכנס מבוסס על הרעיון של שוויון לכל האזרחים כעיקרון שעל כל משטר דמוקרטי ליישם. שלטון החוק נמצא לא רק באמנות, אלא גם בהכרזת העצמאות של מדינת ישראל. זה כולל שוויון ביכולת של אדם להיות נגיש לזכויותיו שלו. אין ספק כי אחת מזכויות האדם העיקריות לאדם היא לחיות בצורה מכובדת, וזכותו לדיור הגון המבוססת על תכנון נכון.

הזכות לדיור ראוי הייתה מרכזית לקבוצות חברתיות בכל רחבי הארץ. זה נושא שהועלה גם על ידי האזרחים של האיחוד האירופי. זה הועלה על ידי דו"חות האו"ם ועל ידי הדו"ח של משלחת האיחוד האירופי בשנת 2012 שביקרה בישראל.

עניין נוסף הוא החשיבות של מוסדות ממשלה ורשויות מקומיות. הם משחקים תפקיד מכריע בשמירה על כל הזכויות, החברתיות וכלכליות. הרשויות המקומיות קרובות לאזרח; ראשי הערים הן הדרך הטובה ביותר האפשרית כדי להביא שינוי לחיי אדם.

וכשמדובר באוכלוסיות עם צרכים מיוחדים ואתגרים ספציפיים, שיעורי עוני גבוהים, הרשויות המקומיות הערביות ראויות לתמיכה מיוחדת. כדי להדגיש ולתמוך בתפקיד ובתכונות החיוניים, האיחוד האירופי פיתח תכנית חדשה השנה עם עיריית נצרת. וימשיך לתמוך בהעצמת היכולות של הרשויות המקומיות הערביות בישראל.

הנקודה השלישית שלי היא הנגישות בהשתתפות בתהליך קבלת החלטות. אנו מאמינים כי זה דורש שני מרכיבים עיקריים: הראשון הוא הייצוג של קבוצות מיעוט ואופוזיציה. השני הוא קיומם של הכישורים כדי לקבל החלטות סחירות כאשר יש לך נגישות לתכנון.

השפה של זכויות ומקומן בתכנון הן טכניות מכדי לאפשר לדחות תכניות מאוד חזקות. אבל הן כלי חיוני להבין ולממש אותן. הפרויקט והכנס הזה הוא ניסיון ייחודי לשלב את שניהם; השפה של זכויות ותכנון.

המלה האחרונה על הפרויקט היא הצעדים הראשונים והשנה הראשונה של הפרויקט בשיתוף פעולה בין האגודה לזכויות האזרח למרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי במטרה לחקור מה הם האתגרים. אנחנו יכולים להתמודד עם אתגרים אלה - חשוב שהתכנסנו כדי לטפל ולנסות להתוות כמה פתרונות וטכניקות כדי לנסות לטפח התפתחויות אלה. אני רוצה לסיים בדברי שבח מארגני הכנס על האיכות וההשתתפות. ארגוני חברה אזרחיים, כגון האגודה לזכויות האזרח והמרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי משחקים תפקיד מכריע ולכן האיחוד האירופי בכל רחבי העולם תומך בפרויקטים בתחום של זכויות ובפרויקטים שמבוצעים על ידי ארגוני זכויות אדם.

The 14th annual conference For issues of land and housing

מר מוחמד זידאן - יו״ר ועדת המעקב לאוכלוסייה הערבית בישראל

קיוויתי לראות היום ראשי רשויות מקומיות, מהנדסים וחברי כנסת כי הנושא של תכנון, בניה ודיור הוא אחד הנושאים שמהם סובל הציבור הערבי. כדי לטפל בבעיה זו חייבת להסתמך על דברים קונקרטיים ועניינים. וזה מצריך שלושה מעגלים, כך שנוכל לטפל בבעיה בצורה נכונה. המעגל הראשון הוא מעגל של תכנון ובנייה, המרכז לתכנון אלטרנטיבי הוא הכתובת לצורך העניין. עצם קיום הכנס בפעם ה-14 מוכיח כי הפך לכתובת של הציבור הערבי בענייני תכנון ובניה. וגם אם הוא אוינו מקיף את כולם אבל זו התחלה טובה שאני מקווה שתימשך. זהו המרכז היחיד אשר אנו מסתמכים עליו ועל מחקריו ומסמכיו. עד כה הם עשו עבודה מאוד מקצועית ואני מכיר חלק הגדול מהתרשימים והמחקרים שבוצעו על ידי המרכז, שהוא מאוד חשוב לתכנון מקצועי ראוי ולסנגור מול הממסד.

דבר נוסף מאוד חשוב הוא הנושא של מאבק העממי. שלושת המעגלים האלה אם הם משלימים זה את זה קמה לנו את היכולת להתמודד בצורה נכונה מול הממסד. כשיש לנו המחקרים וניסיון מקצועי ומאבק עממי זה מסייע לרשויות מקומיות. אם שלושת המעגלים נפגשים קמה לנו היכולת להביא לשינוי משמעותי ולהשפיע על הממסד בענייני הציבור הערבי. ואני רוצה להתייחס לאירועי "תג מחיר", שכן הממשלה היא שהכשירה את הקרקע לפעולות כאלה. מעשי הממסד עצמו מהווים "תג מחיר" לא של יחידים אלא של ממסד רשמי כלפי הציבור הערבי שממנו נגבה מחיר על עצם הישארותו באדמתו. ולכן אנו קוראים לממשלה על כל זרועותיה להפסיק את מדיניות "תג מחיר".

אני מייחל לכנס דיונים מוצלחים ולצאת במודל חיובי כדי לתת לבעלי העניין – רשויות מקומיות וועדת המעקב - יכולת להביא לתכניות מתאר והרחבת שטחי שיפוט וכל מה שנוגע להישארותנו במולדת.

מאזן גנאים - ראש העיר סכנין ויו״ר הוועד הארצי לראשי הרשויות המקומיות הערביות

אמרתי יותר מפעם שאי-תכנון הוא בעצם תכנון. ואני מתכוון כמובן לממסד, שכל תכנון שלו אומר בעצם הפקעה ישירה או עקיפה. וכשאנחנו נדרשים לתכן בעצמנו אז רוב הרשויות נמצאות באשכול 2, ען תכניות הבראה וחשב מלווה ולכן אין להן יכולת לתכנן. אבל מנגד יש לנו אנשים שהוכיחו שיש לנו יכולת לתכנן לא רק לחברה הערבית אלא ברמה בינלאומית. אלא שזוהי המדיניות הקבועה כלפי החברה שלנו וצריכים להיות מודעים לה ומאוחדים מולה. כך למשל המועצות האזוריות שחולשות על רוב האדמות הערביות ומקימה ועדות גבולות. ראש מ"א משגב אומר בגלוי שהוא נבחר כדי לשרת את האזרח אבל בפועל הוא "שומר" על האדמות כאילו הן שלו ולא שלנו. החוצפה הזו נובעת ממדיניות קבועה והוא נהנה מחסינות לומר דברים כאלה ולכן חשוב מאוד להיאחז באדמות שנשארו לנו. 8% מהקרקעות זה תכניות תמ"א 22 שנועדה להגביל את היישובים הערביים כאילו החורשות חשובות מסיפוק חיים בכבוד ואפשרות של דיור ראוי לבנינו. זו מדיניות מתוכננת שמצריכה אחדות מולה.

בעבר נאמר ע"י שר הפנים שבכל יישוב שיש בו יותר מ-15 אלף תושבים, ראש הרשות המקומית יהיה יו"ר מוסד התכנון המקומי. אלא שאלי ישי קבר את המכתב הזה במגירה וסגר אותה כי הוא רוצה שיו"ר ועדת התכנון והבניה יהיה אחד מאנשיו. מאות צעירים ערבים נאלצים לגור בערים מעורבות מתוך כורח, כי אי אפשר להרחיב

The 14th annual conference For issues of land and housing

את היישובים הערביים וכי המועצות האזוריות שולטות על האדמות שלנו. ואילו היהודים מרימים סיסמאות של "נלחמים על הבית" נגד האזרחים הערבים, שם בעצם הבעלים של אותן אדמות.

99% מראשי היישובים מתעלים לאחר בחירתם על התככים הפוליטיים ודואגים לאינטרס של הכלל וללא שיקולים זרים כל שהתכנון נעשה עבור כולם. אבל יש בעיה בעניין הבעלות הפרטית והציבורית – למשל בסכנין התכנית היא על 5300 דונם אלא שמתוכם נוצל 33% בלבד כי חלק ניכר הוא בבעלות פרטית. כלומר אם יש בבעלותו 20 דונם מנצל חצי והחלק השני לא מנוצל לא על ידיו ולא ע"י אזרח אחר.

עלי סלאם - ראש העיר נצרת

מדברים על שוויון, ואני אומר לכם שבנצרת גרים 86 אלף תושבים על 14200 דונם. ואילו בנצרת עלית גרים 48 אלף תושבים על 70 אלף דונם – אז היכו השוויון והיכן הצדק?

אי אפשר להרחיב את נצרת כי נצרת עלית סוגרת עלינו מחד ומאידך יש את יפיע, עילוט, משהד, ריינה ועין מאהל. אי אפשר להתרחב וזו המציאות. היו תכניות מפורטות מוקפאות והיום אנו פועלים ליישם אותן, ולהקים 2500 יחידות דיור בשכונת הגליל וגם 1500 עד 2000 יחידות בשכונה הדרומית. וזה המצב בנצרת. ולכן כולנו נדרשים להתאחד ולשלב ידיים כדי לשרת את הציבור שלנו ולהשיג את המטרה.

משוב שני: תכניות מקומיות - חסמים ומסלולי פעולה

מנהל המושב: עו"ד עאוני בנא, האגודה לזכויות האזרח בישראל

משתתפים:

- אדר' עְנאיה בנא-ג'רייס, מנהלת מקצועית במרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי - ע החסמים העיקריים בהגזת תכניות מקומיות ביישובים הערביים
- אדר' אדיב נקאש - תכנית המתאר של דבוריה
- אינג' עאוני זריקאת, מהנדס מ"מ כפר כנא - תכניות מקומיות בכפר כהא
- עו"ד אברהים אבו סועלוק – כלים משפטיים להשפעה על ההליך התכנוני – המקרה של כרם התפוחים בלוד

עו"ד עאוני בנא

יש תכנית להקמת תחנת משטרה באחת השכונות בלוד שהיא שכונת כרם התפוחים. הגשנו התנגדות לתכנית יחד עם תושבי השכונה שאין לה מפה ואין בה שירותים ושגרים בה 1000 איש בצורה לא מוסדרת. הוחלט

The 14th annual conference For issues of land and housing

להקים את התחנה על שטח של 7 דונם מול השכונה. מדובר בתחנה ארצית שמשרתת את היישובים הסמוכים נוסף לעיר לוד. הגשנו התנגדות שנדחתה, אז הגשנו בקשה כדי לאפשר לנו לפנות למועצה הארצית לתכנון ובניה ולהציג את טענותינו, ואכן כך קרה וזכינו להציג את העניין ואת ההתנגדות והצגנו את המדיניות של הממשלה ושל עיריית לוד הגזענית ואת מדיניות האפליה ובעיות התכנון של התושבים הערבים בלוד. בית המשפט נתן אותות חיוביים אבל בסוף הערר נדחה וניתנה ברכה לעיריית לוד וצל"ש על העבודה הטובה ועל השירות לתושבים הערבים בהקלת חייהם בנושאי תכנון ושירותים. כך שבמקום למנוע עוולה גדולה קיבלנו דחייה תוך קביעה כי התושבים הערבים לא מודעים לטיב השירותים של העירייה, וכי אם היו מבינים הם לא היו מתנגדים.

ענאיה בנא-ג׳רייס

מטרת הפאנל היא מתן מבט כללי בנושא התכנון המקומי ביישובים הערביים והקשיים איתם אנו מתמודדים. חשוב לציין שמה שמייחד את הכנס השנתי שלנו הוא הדגש שאנו שמים על התפקידים השונים כגון הוועדות העממיות, הרשויות המקומיות ותפקידנו כחברה אזרחית, כגופים מקצועיים המתרגמים את הצרכים והזכויות לעצומות ובקשות המוגשות למוסדות התכנון, וזהו כלי חשוב ביותר. בכנס זה אנו נדון במעגל עבודה שלם ובו תפקידים שונים, המתפקד כמכונה אחת, במקרה שאחד ממרכיביה נחלש, הרי כל המערכת נחלשת גם כן. החלק השני בכנס יהיה דיון פתוח ומטרתו לדון ולהגיע להסכמה בנוגע למה שקורה במהלך השנה ולשיפור התפקידים הקיימים על מנת להניף את המאבקים.

התוכניות המקומיות הן אחד הנושאים אנו מתמודדים איתם בשנים האחרונות, ובמיוחד בשנה האחרונה. אין אנו יודעים מהי מידת ההתאמה של אותן תוכניות מקומיות למצבנו הייחודי כחברה ערבית, ולשם כך אציג 3 תוכניות מקומיות מאחר והחלטנו במושב זה להציג מקרים ספציפיים כדוגמא להתמודדות מול תוכנית מקומית או מפורטת ואף פנייה למשפט.

הקשר בין התכנון המקומי לתכנון הארצי המאושר ולמבנה הקיים של מוסדות תכנון.

התכנון המקומי עצמו הוא תהליך מתן האשור. היעדר תכנון מקומי כיום משבית את אפשרויות התפתחות והרחבת היישובים הערביים. דבר המוביל אותנו לשאלה, מהו מצבנו כיום? כמה מהתוכניות אושרו ומהי תקופת התכנון או תקופת האימות?

יישום התוכניות.

אחד הנושאים אשר טיפלנו בהם במרכז במהלך שנה זו, הוא נושא התוכנית המבנית הארצית תמ"א 35. ישנם כיום בתים רבים ללא היתרים, ואנו פועלים על מנת לתת לגיטימציה לבתים אלו בגלל היעדר התכנון. מטרת התוכנית המבנית היא מתן לגיטימציה, והקושי הראשון הוא תוכניות מאושר רבות, כגון יערות, מגרסות ועוד. תמ"א 35 איתו התעסקנו רבות במהלך השנה, הינה תוכנית היגוי ארצית, אשר אומתה ואושרה שנת 2005. קשה לשנות לרוב תוכניות ארציות משום שלא ניתן לערער עליהן וישנו קושי רב בהשפעה מבחינה משפטית. תמ"א 35 הגביל את אזורי הבינוי, ירכא למשל היא מחוץ לאזור הפיתוח ולפי תמ"א 35 לא ניתן לאמת אזורי בנייה קיימים, מצב זה קיים גם בראמה, נחף, מג׳ד אל-כרום ועוד. הצלחנו לטפל בשלב זה עם תמ"א 35, הייתה זו החלטה ממשלתית לפתיחת תמ"א 35 מחדש וביצוע שינויים בה. שינויים ועדכונים אלה דאגו לאזורי פריפריה

יהודיים בלבד, ולאחר בקשת המרכז הארצי ממחלקת התכנון לעריכת שינויים העונים לצרכי היישובים הערביים. בכנס שעבר הצגנו את מקרה ירכא, אכן ישנו אזור בירכא מחוץ לאזור הפיתוח לפי גבולות תמ"א 35, וכתוצאה של הערעור המקצועי ושימוש בכלים מקצועיים, הוגשה הצעה בוועדה הארצית לשבירת המכשול, אותו שרטוט בנייה, ומתן אפשרויות לעתיד. ישנו מכשול כמובן, וישנו צורך לקבלת אימות מהממשלה מאחר שמדובר בתוכניות ארציות עליהן קשה להשפיע או לשנות. אך הפנייה סללה אפשרות לשינויים רבים ביישובים הערביים ותרגמה שינויים אלו בפועל על מנת למלא את צרכי, דרישות וזכויות התושבים ביישוב, דבר שאינו קיים בתמ"א 35.

דבר נוסף דנו בו הוא המצב החברתי ביישובים הערביים. מעל ל-90% מהיישובים נמצאים במצב כלכלי קשה ביותר, דבר שלא נלקח בחשבון. צפיפות אוכלוסין ומצב כלכלי קשה מגלמים היעדר מענה לצרכים ויוצרים יישובים עניין. זהו נושא נוסף אשר טיפלנו בו בשנה שעברה, אך זהו מכשול נוסף, ואי טיפול במכשולים גורם להרס המרקם וההתפתחות ומוביל להרס בתים ביישובים הערביים.

התוכנית המבנית ותהליך אימותה: מחקר אותו ערכנו, המעודכן נכון להיום, מראה שישנם 136 יישובים ערביים, מתוכם 64 יישובים הם בעלי תוכניות מאומתות. לשאר היישובים אין תכנון מאושר המיועד להרחבתם או למתן פתרונות דיור, כך של38% מהתושבים הערביים הם בעלי תוכניות מאומתות כאשר ל62% אין תוכניות.

64 היישובים המאומתים הם יישובים קטנים ולא במקרה. לא קיימות בעיות עם התכנון ביישובים אלה מאחר ויישובים קטנים, בעלי 1000-2000 נפשות מהווים תוכנית מפורטת של יישוב גדול, כך שהם מקבלים אימות. אך רוב היישובים הערביים הכוללים מעל ל-10,000 תושבים לא מקבלים טיפול כלשהו, ולא קיימים פתרונות למצב ביישובים אלה. 60% מהאישורים שניתנו ל64 היישובים אינם מספקים פתרונות דיור או הירי בניה, כך שהתושב מחכה קרוב ל-7 שנים על מת לקבל אימות תוכנית ולבסוף לא מקבל היתר בנייה במקביל כך שלא ניתן לקבל מענה בסיסי לדיור וזכות לפיתוח היישוב הערבי דרך תוכניות מבניות.

הממוצע הוא ממוצע כללי, כך שככל שהיישוב הוא יותר גדול, תקופת האימות מתארכת. זמן האימות על תוכנית הוא מעל ל-100 חודשים בנוסף לזמן הנדרש להכינה והגשתה. 38 היישובים הינם יישובים בעלי תוכנית מאומתת, אך את היתרי הבנייה ניתן לקבל רק לאחר אימות המפה המפורטת. ישנם רק 8 יישובים מתוך 38 עם תוכניות מפורטות מאושרות, כך שצרכי הדיור הבסיסיים נותרים ללא מענה ביישובים הערביים. אציין בנוסף שתוכניות מפורטות אינן מספיקות, לרוב ישנן מספר תוכניות מפורטות לאותו יישוב מאחר והמפה המבנית מחלקת את הישוב לאזורים, וכל אזור זקוק לתכנון מפורט.

הרחבה באמצעות המפה המבנית היא אחד המכשולים והדרך היחידה להרחבה ולקבלת אזורי בנייה היא באמצעות תכנון מפורט להרחבה. פעמים רבות, קיימות תוכניות מפורטות בלבד, ולא קיים תכון מבני להרחבה. ישנן תוכניות רבות המושבתות ותלויות בדיוני מוסדות התכנון, חלקן הוגשו לפני יותר משנתיים.

כיום ישנו חוק הפדאלים, ועדות דיור לאומיות אשר הוקמו לזירוז תהליך התכנון, וישנם שינויים רבים בחוקי התכנון ובנייה, אך צרכי היישובים הערבים נפקדים מאותם שינויים. במהלך מאמצינו אנו מנסים לנצל מה שניתן, עלינו למשל לנצל את חוק הפדאל שמונה חמש לטובת היישוב ועלינו לנצל פערים מסוימים. ניתן לכלול דרך חוק הפדאל את התוכניות המושבתות ולהכניסן למסלול המזורז על מנת לקבל אימות. הצלחנו לכלול עד עכשיו

The 14th annual conference For issues of land and housing

תוכנית הכוללת קרוב ל- 14,00 יחידות דיור במסלול זה. אנו מודעים לכך שישנם מכשולים וקשיים רבים במאבק משפטי והתכנוני, אך מוטלת עלינו אחריות כאנשי מקצוע ורשויות מקומיות לנצל את מה שניתן בחוק הקיים.

המהנדס עדנאן מסאלחה

המהנדס התנצל על היעדרו מהכנס וביקש להקריא את שכתב על המצב בדבוריה:

מפת ההתרחבות המבנית של כפר דבוריה הושקה בשנת 2002 והיו לה שלושה שלבים:

החל משנת 2002 ועד שנת 2006 – בשלב זה הוחלט על הסטנדרטים, ולמועצה המקומית היה כוח ההשפעה הרב ביותר על כל הצעת הרחבה ובכך שללנו את כוח ההשפעה ממשרד הפנים. כמהנדס, אני עוקב אחר כל העדכונים והחידושים, אני מציג בפני המועצה הצעות חלופיות ובנוסף הרכבנו תוכנית עבודה אותה הצגנו בפני מחלקת התכנון במשרד הפנים עד שהגענו לגרסה הסופית ב2006 לתוכנית מבנית המספקת את מינימום הדרישות של תושבי הכפר עד שנת 2020. תוכנית זו אושרה בהסכמה בין הוועדה המקומית ומחלקת התכנון וכללה סיפוח מרחבי דיור ומרחבים לעסקים קטנים ותחבורה ציבורית.

השלה השני הוא בין השנים 2006-2009. ב2006 פורקה המועצה המקומית בדבוריה, אחריותי כמהנדס גדלה ומצב זה אתגר אותי. התמודדתי עמו בהצלחה אך לא אדון בפרטים כרגע. נכחתי בפני המועצה העליונה לתכנון ולאחר מכן בפני ועדה פנימית בכנסת על מנת להגן על התוכנית לפיה הוצע לספח 45 דונם מאדמות השייכות לפארקים ציבוריים ולכלול אותם בתוכנית המבנית לדבוריה. התוכנית אומתה סופית בספטמבר 2009.

השלב השלישי היה לא פחות קשה מקודמיו והוא השקת התוכניות המפורטות. ישנן בעיות ומכשולים רבים בתחום הבעלות כאשר אנו מתעסקים בתוכניות מפורטות. ולמרות כך, יחל ביצוע החלק הראשון מהשכונה המערבית הכולל 570 יחידות דיור ובו בזמן, יינתן אישור בשנת 2015 עבור השכונה המזרחית הכוללת 175 יחידות דיור ושלושת ההרחבות הנוספות נותרו בשלבי התיוק הסופיים בוועדות התכנון. ברצוני להודות למתכנן אדיב דאווד, מתכנן ההרחבה המבנית בדבוריה, איש מקצוע בעל ניסיון ייחודי בתחומו. ולאחר מכן המשכנו עם התוכניות המפורטות יחד עם האחים המתכננים עבד יאסין, רא׳אף זועבי, שחודה ונזיה ח׳ורי, ולהם ברצוני להודות גם כן.

אדיב נקאש

ברצוני לשתפכם סיפור שקרה עמי בדבוריה בה עבדנו על תוכנית מבנית לפני 2002 ואומתה ב2006. מקרה זה ראוי לשיתוף משום שהוא ייחודי. תהליך התכנון היה תהליך שיתוף פעולה בין שלושה מרכיבים עיקריים והם הרשות המקומית, מחלקת תכנון האחראית לתוכניות מבניות במדינה, ותפקיד המתכנן כמתווך בין צרכי היישוב ותיאומם לתוכניות ארציות.

דבוריה נמצאת בעמק בין הר תבור להר נצרת. חקר ובדיקת מצב התוכניות המבניות המאושרות הוא דבר חיוני לקידום תוכנית מבנית כלשהי, אותן תוכניות שאושרו על ידי הממשלה ביוזמת הרשויות והמועצות המקומיות

כמובן. בדבוריה קיימים 1200 דונם מאומתים, מתוכם כ-1000 דונם מיועדים לדיור. אך אנו מדברים כיום על חברה מתפתחת ולה צרכים נוספים, ותפקיד התכנון הוא מתן מענה לצרכים מעבר לצרכי דיור. המספרים בדבוריה מדהימים מבחינת המציאות התכנונית, התוכניות מעניקות 1000 דונם לדיור וקרוב ל-10,000 יחידות דיור, וכפי הנראה הן מספקות את צרכי הכפר לשנים הבאות. אמנם בפועל, חלק מאותם דונמים אינם קבילים לבנייה, חלקם נהרות או מדרונות. ולשם כך שיתפנו פעולה עם המועצה על מנת לחלק את הכפר לאזורים שונים, לכל אזור תכונות ייחודיות מבחינת דיור, בנייה והיסטוריה. ביצענו סטטיסטיקות ב-250 בתים על מנת להכיר את צרכיהם ולבסוף הגענו למסקנה השווה במשוואה מתמטית לכמות האדמה אותה הצלחנו לספח לדבוריה, 523 דונם, נתון הסותר עם הנתונים התחלתיים.

תוכנית סופית זו מחולקת לשישה אזורים שונים בעלי תוכניות מפורטות. הוועדה המחוזית ביקשה לוותר על התוכנית החדשה ולהדגיש את האזורים החדשים בלבד כשכונות מגורים היכולות לכלול כבישים, בנייני חינוך, דת, מוסדות קהילתיים ועוד. מלבד לאזורים ספציפיים כגון האזור בכניסה לכפר המיועד לתמוך כלכלית בכפר מאחר ואזור זה הוא אזור תעשייתי ובו חניון משאיות ואזור תיירות. גילינו שישנה תוכנית של רשות הטבע והגנים משנות ה-60-70 הכוללת רכבל היוצא מהכניסה לדבוריה, אותו הצלחנו לכלול בתוכנית מאחר והוא מאושר.

מה שמייחד את היישובים הערביים הם הרחובות הצרים בהם קשה לנוע, ניסינו ליצור מערכת כבישים חדישה בדבוריה הנמצאת בשולי הכפר על מנת לרכז את התנועה מחוץ למרכז, דרך השוליים אל חוץ לכפר.

בטיפול התוכנית לדבוריה ישנם שני שותפים, הרשות המקומית והארצית והרשות המחוזית . היו ניגודים מסוימים בין הרשות המחוזית והרשות הארצי סביב ההכנות לתוכנית מבנית, אך הצלחנו ליצור דינמיות ותוכנית עבודה משותפת על כלל הגופים, דבר שעזר להכין אותנו לתהליך האימות. באשר לתוכנית תמ"א 35, היו לנו התנגדויות רבות אך הצלחנו להתגבר על כל המכשולים במהלך העבודה.

עאוני זריקאת

אני אציג את מקרה כפר כנא שתקף גם ברוב היישובים הערבים. אנו בעצם רודפים אחר מפה מבנית ומנסים להרחיב את אזור הסמכות. אני אציג שלושה נושאים: עניין הרחבת אזור הסמכות של מועצת כפר כנא, הרחבת המפה המבנית ומחירי האדמות.

כפר כנא ממוקמת על כביש 77, אוכלוסייתה מונה 22000 נפשות. ישנה הגירה חיובית לכפר כנא מאזור נצרת, וישנו אזור חדש המכיל 250 מספרי בנייה "בנה ביתך". ההגירה מסייעת מול ועדות התכנון כהוכחה לכך שישנו צורך בהרחבה. צפיפות האוכלוסים היא 2 יחידות דיור לדונם למרות שבתמ"א 35 מופיעים 5 יחידות לדונם, בכביש הראשי בכפר כנא 754 נמצאים מספר חנויות ראשיות והוא מהווה הכנסה למועצה המקומית כך שאנו מנסים לפתח כביש זה. על הכביש קיים פרויקט בשווי 20 מיליון שקלים בשיתוף עם המע"צ אך 4 שרים אשר הצהירו שזהו כביש הדם ועלינו לשפרו, אך אלה היו הצהרות בלבד. כפר כנא ידועה בנוסף בתיירות, ישנם קרוב למיליון תיירים בשנה העולים לרגל. ישנו אזור תעשייה המשתרע על 200 דונם ועוד 200 דונם נוספים.

אזור הסמכות של כפר כנא הורחב בעבר, אדמות כפר כנא היסטורית הינם 19,000 דונם כאשר 10,000 דונם מתוכן הם פנים אזור הסמכות ו9000 דונם מחוצה לו. 4500 דונם בחלק הדרומי סופח לנצרת עלית בשנת

The 14th annual conference For issues of land and housing

1976 ונשארו 5000 דונם אשר אינם שייכים לשום אזור סמכות. אדמות אלו אנו מנסים לשייך לכפר כנא מאחר ו70% מאדמות אלה הן בבעלות תושבי כפר כנא.

מחיר האדמה עלה מ163 אלף שקלים בשנת 1996 עבור חצי דונם עד שהגיע לקרוב למיליון שקלים לחצי דונם, ואנו יודעים שאין צעירים היכולים להרשות לעצמם מחיר זה.

במפה המבנית יש 4500 דונם. ישנן סתירות רבות במפה זו, היא כוללת אדמות חקלאיות, דבר המעודד את חוק בנייה לא חוקית. 58% הם אזורי דיור וישנו אזור תעשייה, 19% הם כבישים. אלו הם נתוני המפה המבנית, בנוסף לתוכנית אב לכפר כנא משנת 1999 לפי תמ"א 2, תיקון 9. ולפי תמ"א 2 רשום במשרד הפנים שלכפר כנא ישם 4360 דונם, כך שיש להוסיף 436 דונם, אך לאחר בדיקה קיבלנו 5110 דונם. רצינו לכלול את המפה המבנית באזור הסמכות כך ש 4500 מה10,000 דונם, נשארו כ5500 דונם אשר תיאורטית ניתן להכלילם. אם היינו מקבלים 3000 דונם מצפון לכביש 77 היו נשארים לנו 2500 דונם להרחבה.

לאחר שנמצא בכפר כנא אזור ארכיאולוגי בגודל 750 דונם אשר הוצאו מהמפה, נשארו 1750 דונם.

תמ"א 22 הוציאה מהתוכנית יערות בגודל 720 דונם מזרחית לכפר כנא כך שנשארו 1000 דונם, מתוכם 511 דונמים ניתנים להרחבה כחלק ממסלול ירוק, וכך אין צורך באישור ממשרד הפנים. התחלנו לתכנן עבור ה500 דונם שנשארו, משרד הפנים סייע והוסיף 100 דונמים נוספים למפה. החל מ-2009 ועד היום אנו עובדים על שש מפות מפורטות ורודפים אחר אשליות ללא קבלת אישורים כלשהם.

אבראהים אבו סעלוק

אני אדבר על שכונה הנמצאת במרחק 3 ק"מ מנמל התעופה בן-גוריון בחלק הצפוני ללוד, צמוד לאזור התעשייה. ממערב לשכונה גובלת מסילת רכבת, מצפון האזור התעשייתי, ממזרח רחוב אבא הלל בילסר ומהדרום בית-עלמין מוסלמי כך שהשכונה מוגבלת ולא ניתן להרחיבה, על תושבי השכונה לחיות במצב מצור זה. בשכונה גרים כ-1300 אזרחים ערבים. בעבר זו הייתה שכונה מעורבת עד שהתושבים היהודים החלו לעבור בהדרגה לשכונות אחרות הזוכות לתכנון, רווחה ואיכות חיים אשר אינן קיימות בשש השכונות הערביות בלוד. הערבים מהווים 25% מכלל המתגוררים בשכונות בהן חסר באופן מוחלט תכנון ותשתיות.

האזור בו הממשלה מעוניינת לבנות בו מרכז משטרה בגובה שמונה קומות, בנוסף לשתי קומות תת-קרקעיות, נמצא בחלק המזרחי של השכונה ומשתרע על פני 8 דונם למרות שהשכונה סגורה מכל הכיוונים והתושבים זקוקים למרחב זה עבור דיור הולם ומרכזים קהילתיים אשר לא קיימים בשכונה. הערר נדחה על בסיס הצהרת ראש העירייה אשר הבטיח לדאוג לרווחה ורמת חיים מושלמת עבור התושבים הערבים. אותו ראש עירייה גירש באופן אישי 4 ילדים ערבים כאשר ניגשו לשחק באחת השכונות היהודיות מאחר ולא קיימים מגרשי משחקים בשכונותיהם.

ועכשיו לכלים החוקתיים אשר אנו נאלצים להשתמש בהם בגלל אותה אפלייה גזענית. הגשנו ערעור על התוכנית להקמת מרכז משטרה בעזרת עמותת במקום לוועדת התכנון המחוזית ברמלה, אך הבקשה נדחתה. כל מה שנותר לנו לעשות הוא לגשת לערכאות המשפט בעזרת העמותה לזכויות האדם ועאוני בנא. בית המשפט איפשר

The 14th annual conference For issues of land and housing

לנו לגשת לוועדת התכנון הארצית בירושלים ולערער על החלטת הוועדה המחוזית אך גם שם בקשתנו נדחתה מסיבת אי רלוונטיות למקרה. וכמו שציין מר עאוני, הרשויות המקומיות מבטיחה תכנונים הולמים ליישובים הערביים אך משנת 1948 לא היה שום תכנון ואותם יישובים הוזנחו. נהפוך הוא, השכונות הערביות בלוד עוברים הצרה בזמן שקמה לה מנגד פסודו- עיר הכוללת 25,000 תושבים יהודים חרדים בשכונה מתוכננת. אותה שכונה תשתרע כך שתגיע לגבולות השכונות הערביות וכדי לשמור על הפרדה בינם לבין השכונות הערביות, החליטו להקים את מרכז המשטרה באותו מיקום, למרות שישנה חלופה עדיפה. ובכך, למרות שניצלנו את כל הכלים שיש ברשותנו, נכשלנו בערעור אך אנו לא נוותר ונגיש ערעור לבית המשפט. ולמרות זאת, הצלחנו להחזיר לשכונה את שמה המקורי – שכונת כרם אלתופאח.

מושב שני- שולחן עגול
"תוכניות ארציות וכלים להתמודדות"

מנחה המושב- העיתונאי ג׳קי חורי

סלאח סואעד - על נושא רמיה

כפר רמיה ידוע לכל, לועדה הארצית, לועדת המעקב העליונה לענייני ערבים ולציבור הערבי התומך בסוגיה טרגית ולאומית זו. משנת 1948 ועד שנת 2014 היו תושבי רמיה מנושלים מזכויות האדם הבסיסיות ביותר, ולא קיים אסון כאסונם. לדבוריה יש מפת תכנון אך לתושבי רמיה אין בתים.בשנת 1995 נחתם הסכם חלקי מאחר והיו דיונים מול ועדת רמיה עם מספר ח"כים ערבים וועדת המעקב. כמובן שלא היה שוויון בדיונים כלל מאחר ונציגי הממשלה, מנהל מקרקעי ישראל ועיריית כרמיאל הם ממייסדי המדינה והנציגים הערבים היו חלשים עד מאד. ומשום כך אנו נמצאים היום בבעיה גדולה מאחר והילדים מקווים לגור בבית עם חשמל ובית ספר. אחיי, סוגיית כפר רמיה הנמצא בעיר כרמיאל- הוריד הראשי- חשובה ביותר משום שמיקומה בגליל הערבי חשוב, במיוחד עבור כפרי שגור כגון בענה, מג׳ד אלכרום, דיר אל-אסד, נחף, סכנין, עראבה, דיר חנא, כך שעלינו לתמוך בתושבי רמיה ולעצור את תוכנית ייהוד הגליל בה כרמיאל היא עיר מעורבת, והמפתח לכך הוא כפר רמיה אשר עובר בין בתי משפט כבר 30 שנים, תושבי הכפר נעצרו ושילמו קנסות גבוהים. ב28.03.10 התקיימה הפגנה בכרמיאל ובה השתתפו נציגים מרשויות מקומיות, ועדת המעקב, הועדה הארצית וחברי כנסת ערבים, אותה הפגנה כללה 250 אנשים כולל תושבי רמיה. ומנגד הייתה הפגנה ובה 450 אנשים המפגינים נגד תושבי רמיה. אילו היו 100 ערבים בכרמיאל, בעיית רמיה הייתה נפתרת. עלינו לפעול, על כל אדם להפגין גם במחיר מעצר או מוות.

ישנה טענה שהממשלה הציעה פתרונות לתושבי רמיה וסיפקה קופונים אך הם סירבו, האמת היא שאותם קופונים הוצעו ל5% מתושבי רמיה כך של50 בתים כיום אין חלופה. הטענה היא שהחלופה היא בכפרים נחף, בענה ומג׳ד אל-כרום, אך תושבי אותם כפרים סובלים מצפיפות בעצמם כך שזוהי לא חלופה. עלינו לפעול למען סוגייה חשובה זו אשר עומדת כיום ללא דיונים ופתרונות, אנו מפגינים, השורד הוא המנצח ותושבי כפר רמיה החליטו לחיות בכבוד או למות על אדמותיהם.

פהמי חלבי- ראש הועדה המערופית (העדה הדרוזית) להגנת האדמות- מקרה הג׳ילמה ומנסורה

אני אציג את מראה הג׳למה ומנסורה בעמק יזרעאל, אדמות הג׳למה שייכות לעוספיה ומנסורה לדאלית אל-כרמל. לאחר קום מדינת ישראל ועקב מדיניות ממשלתית הוזנחו אותם יישובים ולא היה בהם תכנון. קמו על אדמות אלה בזמן האחרון פרויקטים רבים כמו חוצה ישראל, קו הגז, הרכבת. ישנם 12 פרויקטים הנקראים פרויקטים לאומיים, מטרתם הפקעת אדמות מאחר ואזור זה אסטרטגי ביותר, הוא מחבר בין הדרום לצפון. בו זמנית, החלה הוועדה העממית להגנת האדמות בכרמל לפעול למען סוגיית אום-אלשוקף. כך שהחל מאבק עממי איתן בדאליה ועוספיה, תוצאתו הייתה הגעה להסכם עם הממשלה, קיבלנו 80% מבקשותינו, אדמה תמורת אדמה, ואילצנו אותם, נציגם היה השר פואד בן-אליעזר, לקבל את החלטותינו לגבי מסלול קו הגז וכחלק נוסף מההסכם יכולנו לקבל דונם תמורת דונם שווה ערך, אך סירבנו להחליף את אדמות הנפקדים.

אנו מודים למרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי ולעדאלה על עזרתם. לפי דעתי, יש לשנות מדיניות זו בכך שנתחיל לתכנן על אדמות המדינה ולא להגביל את עצמנו לתגובות נגד. עלינו לשנות גישה אך לצערנו ראשי הרשויות המקומיות חלשים מול הממשלה בגלל מצבם הכלכלי, ומשום כך ישנה חשיבות רבה לוועדות העממיות.

עו״ד קייס נאסר- כלים חוקיים למאבק מול התוכניות הארציות

אני מסכים לחלוטין בכך שבית המשפט אינו הכתובת לשינוי מדיניות ארצית לתכנון, אך אני מאמין שכישלון במאבקים רבים לציבור הערבי הוא בגדר סיפור הצלחה למאבקים עתידיים. למשל, מתוך כישלון מקרה כרם אל-תופאח עלינו להחכים בנוגע לכלים בהם השתמשו ועדות התכנון מה שמאפשר לנו בחירה ועיצוב של הסיבות התכנוניות המשפטיות במאבקים הבאים. וברצוני לדון, בעיקר בתוכניות ארציות לכבישים, מתוך ניסיון משפטי בתחום זה. מה הן העילות המשפטיות שניתן לעבוד איתן ועל חשיבות השילוב בין המסלול המשפטי למסלול התכנוני המתגלם בעמותות מומחות כמו המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי.

העיקרון החשוב ביותר המאפשר לבית המשפט להתערב בענייני תכנון הוא הימצאות עילות משפטיות כגון: היעדר סמכות אישור לועדת התכנון, היעדר כמות נתונים מספיקה לקבלת החלטה, החלטה המתבצעת על בסיס אפליה גזענית, או כאשר ועדת התכנון אינה בודקת חלופות. למשל, דוגמא הקשורה לכבישים, בית המשפט העליון התערב בתוכנית הארצית לכביש 531 המחבר בין הכבישים 2 ו-6 באזור המרכז, ועילת בית המשפט היה שועדת התכנון לא בדקה את השפעתו על הסביבה ובית המשפט הוסיף להצהיר שזהו מחדל משום שועדת התכנון לא בדקה את ההשפעות הכלליות לתכנון זה. דוגמא נוספת היא מקרה כביש מספר 931, בו החזיר בית המשפט את התוכנית לועדת התכנון לבדיקה נוספת, משום שועדת התכנון לא בדקה אפשרויות חלופיות. הדוגמא האחרונה אשר איתה התמודדתי באופן אישי היא כביש מספר 4 בשכונת בית-צפאפה. כביש ארצי המחבר בין הכבישים 433 ו-60. זהו כביש התנחלותי לחלוטין מאחר והוא מחבר בין ירושלים להתנחלויות ונמצא בלב כפר בית-צפאפה. לאחר פנייה משפטית לבית המשפט העליון, אושר מסלול אותו כביש, אך בית המשפט חייב את עיריית ירושלים בהכנת תוכנית מבנית מפורטת לכלל מערכת הכבישים בבית צפאפה, בטענה שאין לתוכנית חזון כולל לכפר. עלינו ללמוד ולהחכים ממקרים כאלה על מנת לחזק טענות. כאשר נגיש ערעור היום על פרויקט קו הגז או פרויקט הרכבת, החלטות אלה מספקות לנו תמונה שלמה על אותן טענות מנצחות, ואותן אשר ייכשלו מול בתי המשפט. ולפי דעתי, הטענה להיעדר נתונים מספקים אצל ועדות התכנון והיעדר

The 14th annual conference For issues of land and housing

פתרונות חלופיים מאששת חשיבות תפקידו של גוף כמו המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי. כאשר אני מגיש כיום, כתושב, ערעור על תוכנית כלשהי ללא נתונים וללא מגוון חלופות תכנון מקצועיות, איני יכול להגיש דבר.

נקודה חשובה נוספת, ישנה סכנה תמידית מעמותות ישראליות ימניות המשתמשות בחוק זה להריסת הכפרים שלנו. עמותות אלה מגישות פניות יומיות בעילת אכיפת החוק והרס כפרים ערבים. כך שעלינו להסלים את המאבק המשפטי ביחד עם המאבק העממי והעבודה המקצועית לעמותות כגון המרכז הערבי וזכויות אדם ואחרות.

אחמד מלחם- ראש הועדה העממית להגנת האדמה והדיור בוואדי עארה, על התוכניות הארציות בוואדי עארה.

המאבק העממי מיוצג על ידי מערכת עממית, והוועדות העממיות מוקמות באופן אינסטינקטיבי משתי סיבות: הסיבה הראשונה היא הבעיה במוסדות המדינה, אשר אינם מספקים שירותים וזכויות, והבעיה השנייה היא כישלון הרשות המקומית בביצוע פרויקטים אלה. ובכן, ועדות עממיות מוקמות כדי למחות נגד שני הצדדים ועל מנת להגן בצדקה על זכויות העם ואדמותיו.

ופה ארצה לדון באזור וואדי עארה, אזור המייצג את הציבור הערבי. וואדי עארה מורכב מ23 ערים וכפרים ויישובים המנוהלים על ידי 7 רשויות מקומיות. היו קרוב ל-17 תוכניות עבור אזור וואדי עארה, כולן מתעסקות בהפקעות וסגירות לחלק מהיישובים הערבים באזור, למשל כביש וואדי עארה הקשור היסטורית וסנטימנטלית באזור זה, היום יהפוך לכביש דמוי הכבישים העוקפים להתנחלויות כמו כביש 6 לאורך 14 קילומטרים מאדמות ערביות.

אם אנו משווים בין מה שקורה בוואדי עארה לבין יום האדמה, הרי מה שקורה בוואדי עארה חמור יותר. ביום האדמה היו הפגנות, אך בוואדי עארה כיום, למרות המודעות לתוכניות אלה, ולמרות היכולות הלאומיות, תרבותיות ומדעיות של הרשויות המקומיות, אנו לא רואים שום פעילות בנושא זה. מה למשל, עשו ראשי הרשויות המקומיות כדי למנוע את פרויקט העיר חריש שהייתה אמורה להיבנות על מרחב מסוים, אך הייתה אמורה לכלול את כלל השטחים הפתוחים באותו אזור, סביב 28,800 דונם. ציטוט של אחד השרים בממשלה על אותו פרויקט: "חריש היא משימה לאומית – אמר אטיס- יש ללכת לשם ולעצור התפשטות בוואדי עארה של אוכלוסיה שבלשון המעטה אינה אוהבת את מדינת ישראל". א"כ אמר: «מה שקרה הוא שהייתה התפשטות של ערבים בשטחים הללו באופן בלתי חוקי ועכשיו בשביל להציל את האזור ניקח אוכלוסיה חרדית שהם היחידים שמוכנים לבוא לשם".

הוא דיבר בנוסף על מאזן דמוגרפי, בוואדי עארה מתגוררים קרוב ל- 150,000 נפשות, התכוונו להביא 150,000 נוספים כדי ליצור מאזן דמוגרפי ובכך שוכנעה הממשלה בזירוז מתן תקציבים לביצוע הפרויקט. כפי שציין ד"ר חנא, לא ניתן להגן על אדמות דרך הפגנות מפוזרות, כך שפעלה הוועדה העממית באופן יזום, כאשר היא מלווה על ידי עורכי דין מקצועיים ועל ידי המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי ועדאלה, והשתמשה בכל הכלים היכולים לתמוך עממית בהתנגדות למנדט זה. פרויקט זה ארך זמן רב ולאורכו היו לא פחות מ-150 ישיבות רשמיות בבתי משפט, בועדה המחוזית בחיפה ובוועדה המקומית לתכנון בחריש... וזאת להקמת עיר לחרדים בלבד הכוללת 150,000 תושבים על 28,000 דונם. לאחר הפעילות והמאבק העממי מספר זה ירד תחילה ל22,000 דונם ולאחר מכן ל16,000 ובסוף לנקודת אפס, חריש היום קיימת כקיבוץ על 350 דונם, ולאחר סיפוח של 800 דונם

The 14th annual conference For issues of land and housing

מקיבוץ מיצר, כיום חריש מוקמת על 4300 דונם מאדמותיהם כאשר היא רחוקה ממנו, והיה זה הישג ראשון. הישג נוסף הוא החלטת בית המשפט על כך שחריש היא עיר מעורבת ובה זכויות שוות בין ערבים ליהודים. זהו הישג ממנו נפקדו הרשויות המקומיות, ועדת המעקב והמפלגות.

דיון בו השתתפו המכובדים: מוחמד מלחם, בהג׳ת ג׳בארין, שפיק נשא׳ת, מחמוד אג׳באריה, עלי זובידאת, מוחמד כיאל, ג׳מאל אלסייד אחמד, ד"ר סוהיל דיאב, ראפע שחברי, חסן עאזם.

The 14th annual conference For issues of land and housing

סיכום:

ד"ר חנא סוויד

ארצה להודות לכל הנוכחים, לכל מי שדיבר, הקשיב, דן, הציע והחליט לקחת עמו הביתה ולעבודתו דבר ממה שנאמר בכנס זה לשיקול נוסף ועבודה ותכנון נוספים. ארצה להודות גם ליושב ראש הוועדה הארצית לראשי הרשויות המקומיות הערבים, האח מאזן ג׳נאיים, ראשי הרשויות המקומיות, סגני היו"ר ונציגי הרשויות המקומיות, מהנדסי הרשויות המקומיות, ראשי הוועדות העממיות ונציגיהם, ולכל שאר הנוכחים. ארצה עוד להודות בשם כולם לצוות המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי ולמתכננת ענאיה בנא, מנהלת המרכז, על כל המתן המקצועי אשר אנו מקבלים מהמרכז במהלך השנה, מכנס לכנס, ועל שיתוף הפעולה אותו יוזם המרכז עם הרשויות המקומיות והוועדות העממיות. ואני מודה גם לכל צוות המרכז אשר מבצעים עבודתם נאמנה.

ארצה בנוסף להדגיש את התמיכה במרכז, ואפנה את דבריי במיוחד לרשויות המקומיות ולראשיהם, למרות שאני מודע לכך שאמצעיהם מוגבלים, אך אל לנו לקבל מצב בו מוסד בבריסל או לוס-אנג׳לס מוכן לתמוך כלכלית במרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי, ובו בזמן אותם המוטבים העיקריים משירותי ופעילות המרכז לא מספקים תמיכה כלל, משמע, אנו יכולים לדבר רבות על הכלים ועל המאבק העממי, על השימוש במשפט אך בסופו של דבר עלינו לתמוך במוסדות האזרחיים כולם ולא רק מרכז זה. עדאלה למשל הוא גוף נוסך הפועל להגנה על זכויות הערבים, עבודתן של העמותות מצריך משאבים ועל כל אדם לתמוך לפי יכולותיו. לפי דעתי הנושא הבולט ביותר היום היה: מה הן צורות המאבק וכלי העבודה האפשריים, ושמענו הצעות חדשניות רבות כמו השימוש בפייסבוק. האפשרויות היום מרובות ונגישות הודות להתפתחות הטכנולוגית, דבר הפותח בפנינו דרכי חשיבה חדשות ומספק כלים לשימוש בהתמודדות מול תוכניות וכדי להעלות את רמת החיים.

דנו היום בתמ"א 35, תוכנית האסטרטגית לישראל לשנת 2020. הייתי נציג בוועדה הארצית לתכנון ובנייה, ונציג בוועדת ההיגוי לתוכנית זו ואספתי ישיבה מיוחדת לחקר הקווים הכלליים בהם צריכה תוכנית זו להתמקד, אחד המשתתפים היה משורר, דבר המוכיח שתוכנית זו היא רב-תחומית ושכל אחד יכול במומחיותו לסייע בהצעת כלי מאבק חדשים. אותו משורר היה מדויק ביותר בהערותיו על תמ"א 35, אני אישית החכמתי מרעיונותיו. ברצוני להדגיש שהיכולת לתמוך והיכולת לפיתוח כלי מאבק הינה משימה חברתית וציבורית לכלל האוכלוסייה הערבית- פלסטינית בארץ וכולם מוזמנים להשתתף בכנסים אלו ובאירועים אחרים על מנת שנוכל להגיע לתוכנית עבודה לאומית המבטיחה לנו את זכויותינו לדבוק במולדת, בהתפתחות במולדת על מנת לשמור על זהותנו הלאומית ויכולות עמנו.

The 14th annual conference For issues of land and housing

Summary:

Dr. Hanna Sweid

I would like to thank all who are present, those who spoke, those who listened, discussed, suggested and those who decided to take home or to work anything of what was discussed in this conference for further thought and investigation. I also thank the head of the national committee of local councils, Mazen Ghnayem; the heads of all local councils, the vice presidents, the councils' members and engineers, heads of the popular committees and their members and all who honored us with their presence. I would also like to thank on your behalf the staff of the Arab Center for Alternative Planning and urban plannerEnaya Banna, the administration manager of the center for all their professional aid throughout the year, from one conference to the other, and for their cooperation with local authorities and popular committees, as I would like to thank all the staff in the center who perform a loyal task.

I would also like to emphasize the importance of supporting ACAP, especially by the Arab town councils, knowing that the capabilities are limited, yet we cannot allow a situation where an organization in Brussels or Los Angeles is willing to financially support the Arab Center for Alternative Planning, while the main beneficiaries of the center's hard work do not provide any aid. We need to support our civil institutions in general, Adalah for example is another organization working to defend Arab rights. Organizations need funding and resources. I believe that the main issue presented today was: what are the tools of struggle provided? We heard many innovative suggestions such as using facebook. The possibilities today are all accessible because of technological development; this provides us with many considerations regarding the tools to use facing plans and for elevating our life quality.

We discussed NOP 35, the Master plan for Israel in the year 2020. I was a member of the national planning and building committee and a member of the steering committee of this project and I have conducted a meeting to search the general guidelines that this plan needs to focus on. One of the attendants was a poet. This comes to prove that planning is a diverse issue and each person can contribute in forming new ways for struggle. That poet was the most observant participant and I personally adopted some of his thoughts. I would like to reemphasize that supporting and developing struggle tools is a communal social task for the Arab Palestinian community in this country and all are invited to participate in these conventions and other occasions. Perhaps we will eventually form a national work plan that guarantees our tenacity to this land; guarantee our development and secure our national identity and our people's abilities.

The 14th annual conference For issues of land and housing

love Israel"; "there is a wide spread of Arabs in these territories illegally, and in order to save the area we will settle Hassidic Jews who are the only ones willing to be there".

He also spoke of demographic balance, Wadi A'ara is populated by 150,000 people and they intended to ring 150,000 more to balance the demography. By this they convinced the government to speed the budgets for the project. As Dr. Swaid mentioned, we cannot rely on single demonstrations. The public committee, with the help of professional lawyers, ACAP, and Adalah utilized all the possible tools for supporting this cause in order to prevent a mandate. This project took a long time and spread over 150 official meetings in courts, in the district committee in Haifa, the local planning committee,only to build a Hassidic city that will include 150,000 citizens over 280,00 dunams. After the popular struggle the numbers went down to 22000 dunams, then to 16,000 and eventually to point zero. Haresh is now a Kibbutz of 3500 dunams, 800 of which were taken from kibbutz Meitsar and Harish is now located on 4300 dunams of their lands and away from the villages. This was the first accomplishment. The other accomplishment was the court decision that Haresh would be a mixed city with equal rights for Arabs and Jews. This is an accomplishment that did not include the local councils, the follow-up committees and the parties.

A discussion with the participation of Mohamed Melhem, Bahjat Jabarin, Shafik Nashat, Mahmud Eghbariyeh, Ali Zubeidat, Muhamed Kayal, Jamal Sayed Ahmad, Dr. Suheil Diab, Rafeh Shabari and Hasan Azem.

The 14th annual conference For issues of land and housing

vision of the village. We must learn from these experiences in order to form the claims for when we appeal the gas line, or train project, these decisions will provide us with a complete frame regarding the claims that succeed and the ones that fail in courts. The claim of insufficient data for the planning committees and the fact there are no alternatives proves that the role of a professional center such as the Arab center for alternative planning is important. As a citizen presenting an appeal for a plan, I need to attain the needed data and alternative professional plans.

A very important issue we need to be aware of is the constant danger of right-wing Israeli organizations using this law to demolish our villages. These organizations present daily appeals claiming to protect the law. This requires us to entwine the judicial work along with the popular work and professional help from organizations such as ACAP, ACRI, and others.

Ahmad Melhem- Head of the Popular Committee for Land and Housing Defense in Wadi- A'ara, on the national plans in Wadi A'ara

The public struggle is represented by a popular organization and popular committees founded intuitively for two reasons: first is the problem with state institutions in providing services and rights. The second reason is the failure of local authorities in performing these projects. The public committees formed to protest and truly defend its rights and lands.

I would like to discuss Wadi A'ara that represents the Arab community, it consists of 23 cities and villages run by 7 local councils. There were around 17 plans for this area, all aimed to confiscate lands and close some Arab villages and cities. An example is the historical Wadi A'ara road that will now turn to a bypass road for the settlements like road 6, extending 14 kilometers on Arab lands.

If we compared what happened on Land Day and what is happening now in Wadi A'ara we will find that what occurs now is much graver. On Land Day we had demonstrations, yet today in Wadi A'ara, knowing of the existence of these plans; and although the national, scientific, cultural capabilities of the local councils have improved, we still do not witness any change. For example, what have the heads of the local councils done to prevent the city of Haresh that was to be built and annex all open lands in that area which is around 28,800 dunams. I would like to quote a minister in the Israeli government about this project: "Haresh is a national mission- said Attis- we must get there and stop the spread in Wadi A'ara of a population that, to say the least, does not

The 14th annual conference For issues of land and housing

receiving a dunam for a dunam, but we did not agree to trade the lands of the absentee. We thank ACAP and Adalah for their help. I believe that we need to change this policy by planning on their lands and not restrict ourselves to reactions. We must change the approach yet unfortunately, because of the economical state of the local councils, our representatives are quite weak compared to the authorities, which is why public committees are extremely important to this struggle.

Attorney Kays Nasser – Tools for Judicial Struggle in the Face of National Plans

I completely agree that the court is not the address for changing the national planning policies, yet I believe that the failure of the different issues of the Arab community can be a success story for future causes. For example, the failure of Karm Al-Tufah trial can be very useful for us; we must become aware of the tools that the planning committees relied upon in order to choose and design our planning judicial reasoning in upcoming struggles. I would especially like to discuss national road plans from legal experiences; the legal reasoning we can use; the importance of the interlacement between the judicial route and the planning process represented by professional organization such as the Arab Center for Alternative Planning.

The most important principals that allow the court to intervene with planning issues is the existence of legal causes, such as lack of approval warrant by the planning committee, insufficient data for decision making, a decision made out of racist discrimination or when the planning committee fails to search for alternative solutions. An example relating to roads is when the high court of justice intervened with the national plan for road 531 connecting road 2 with road 6 in the center of the country. The reason for this was that the planning committee did not check the possibility of attaining a permit regarding its environmental affects. The court decided this was a low deficiency in the planning decision because the committee did not overview the general effects of this project. Another example is that of road 931 when the court returned the plans for further checking with the committee because it failed to present alternatives. The last example which I personally dealt with is that of road 4 in Beit – Safafa. It is a national road connecting road 433 to road 60, and it is a settler road par excellence since it connects Jerusalem to the settlements and it crosses the center of Beit – Safafa. Following an appeal presented to the high court of justice the road was authenticated, but the court required that Jerusalem municipality would prepare a detailed structural plan organizing the road system in Beit – Safafa, claiming that the plan had no general

The 14th annual conference For issues of land and housing

situation where children hope for a house, a school and electricity. Ramieh village is located in Carmiel – the main artery- and its cause is important because of its location. It is strategic for Galilee Arabs, especially for the surrounding villages such as Be'eni, Majd Al-Krum, Deir Al –Asad, Nahef, Sakhnin, Arabeh, Deir – Hanna. If we are able to fixate Ramieh people, we can stop the plan for Judaizing the Galilee; Carmiel would be a mixed city and the key is Ramieh village. The village has been attending trials for the past 30 years, many of the citizens were arrested and extremely fined. Most importantly, there was a demonstration in 28.03.14 in Carmiel, representatives of local councils, follow-up committee, the national committee, and Arab Parliament members attended alongside people from Ramieh, they were 250 of them. Opposing them, demonstrated 450 people against Ramieh. If there were 1000 Arab citizen in Carmiel, Ramieh case would be solved. We must act and every person must demonstrate at the cost of an arrest or death.

The government claimed that it has offered solutions to the people of Ramieh and provided housing but they rejected. The housing were only offered to 5% of the people in Ramieh, which means that 50 households do not have an alternative. The suggested alternative is in nearby villages such as Nahef, yet these villages suffer from high population density. 95% of the people in Ramieh do not have an alternative solution but eviction. I believe we must put efforts in this important cause that stands without any negotiations or solutions, we will protest and the last man standing will be the winner, the people of Ramieh have decided to either live in dignity or die in their lands.

Fahmi Halabi – Head of the Druze Land Defense Committee- The Jalame and Mansoura

I will be discussing the case of Jalame and Mansoura in Jezreel valley. The lands of Jalame are part of Ossefiyah, and Mansoura is part of Dalya. This land was neglected ever since the country was founded because of governmental policies; it had no planning. Recently, many projects were planned for these lands such as Israel crossover road, the gas line, the train and 12 other projects called national projects. The aim of these projects is to confiscate the lands knowing it is very strategic since it connects the south to the north and it is a moderate area in all means. The local public committee for land defense is now leading a strong popular struggle in the Carmel, and the result of it was an agreement made with the government. According to the deal we received 80% of our demands- land for land- and we forced the government represented by the minister Fuad Ben-Eliezar to accept our route for the gas line. The deal also included

The 14th annual conference For issues of land and housing

And now for the judicial tools we used in order to fight this racist discrimination. When we appealed objecting to the police center, with the help of Bimkom organization, to the district planning committee in Ramleh and were rejected, all that was left for us to do was to address, with the help of ACRI and Awni Banna, the court. We then won the trial and were able to approach the national planning committee in Jerusalem to appeal the district committee's decision. Yet the national committee rejected our appeal out of lack of relevance. And as Mr. Awni mentioned, the local authority has been promising to provide planning services to Arab neighborhoods, yet from the year 1948 until today, these neighborhoods have been completely neglected. The situation of the neighborhoods has even gone worse; while there is a pseudo-city being developed in Lod, including 250,000 Hassidic Jewish citizens in a planned neighborhood. We are aware that this neighborhood will border with Arab areas, which is why they are planning to segregate the Arab town by building a police station between the two, although there are better alternatives for its location. Thus, although we have utilized all possible tools, we failed with the appeal, but we will not give up and will continue to appeal to the court. And after all, we accomplished giving the neighborhood its original name back- Karm Al- Tufah.

Second Session- round table
"National Plans and Tools for struggle"

The session was facilitated by journalist Jackie Khoury

Slah Swaed- Ramieh case

Ramieh village is well known by the National Committee, the Higher Follow-up Committee, Arab parties and the Arab community supporting this tragic national cause. Since 1948, the people of Ramieh are deprived from basic human rights, and there is no misfortune as Ramieh people's. Daburieh has a plan, yet the people in Ramieh have no houses. In the year 1995 a partial deal was made; there were negotiations with the Ramieh committee, some of the Arab parliament members and the follow-up committee, yet there was no parity in these negotiations since it was held against the state.Israel lands administration and Carmiel municipality, who are all part of the country's founders. The Arab negotiator was incredibly weak, this led to the current

The 14th annual conference For issues of land and housing

the year 1999. According to NOP 2, amendment 9 Kfar Kanna is registered in ministry of interior pertaining 4360 dunams, which means 436 dunams should be added. Yet after we rechecked the data we found 5110 dunams. We wanted to include the master plan within the jurisdiction, 4500 out of the 10,000 dunams,which leaves us with 5500 dunams that theoretically can be annexed if we took 3000 dunams from north of road 77. This leaves us with 2500 dunams we can expand.

An archeological area was found in Kfar Kanna of 750 dunams that were excluded. 1750 dunams are left.

NOP 22 of the 720 dunams east of Kfar Kanna is also excluded, 1000 dunamsremain for expansion. 511 dunams of which are part of the green path, so there will be no need for the approval of ministry of interior. We began planning for the remaining 500 dunams. The ministry helped with an additional 100 dunams we annexed. Yet from 2009 and until today we have been working on six detailed plans, chasing illusions without getting authentications.

Ibrahim Abu Sa'luk

The neighborhood I will discuss is located 3 kilometers away from Ben-Gurion airport in Lod's northern part, near the industrial area. This neighborhood is bordered with a railway from the west, by the industrial area from north, Aba-Hilel Silver road on its east end and south of it is the Islamic cemetery. This neighborhood is limited and cannot be expanded, it is under siege and the people there must condition to this situation. There are about 1300 Arab residents in this neighborhood, although it used to be a mixed neighborhood, the Jewish residents gradually began moving to neighborhoods that enjoy planning, welfare and life quality that does not exist in the six Arab neighborhoods in Lod. The Arabs, forming 25% of the citizens, live in neighborhoods lacking urban planning and infrastructure.

The area where the government plans on building a police center – going up to 8 floors in addition to two underground floors – is in the east part of the neighborhood and it extends on 8 dunams. Regardless of the fact that the neighborhood is closed on all ends and that its people truly need this space in order to build houses and community centers which do not exist. The appeal rejection was based on the mayor's statement that he will provide the Arab citizens with welfare and better conditions. This is the same mayor that personally banished 4 Arab children heading to play in Jewish neighborhood, only because there are no playgrounds in theirs.

The 14th annual conference For issues of land and housing

authority and the distractive authority. There were objections between these participants, yet we were able to create work dynamics and a common work plan amongst the different bodies and thus succeeded in preparing ourselves for the authentication stage. We had many objections to NOP 35 yet during the work process we were able to overcome this obstacle.

Awni Zreikat

I will present the case of Kfar Kanna that suits most Arab towns. We are basically pursuing what is called a master plan, and we seek to expand the approved area. I will discuss three issues: the expansion of Kfar Kanna council, expansion of the master plan and land prices.

Kfar Kanna is located on road 77 and its population is 22,000. There is a positive migration to Kfar Kanna from Nazareth area and there is a new area that includes 250 building units called "build your home" and the migration helps prove to the planning committees that there is a need for expansion. The population density is 2 housing units per dunam while according to NOP 35 it should be 5 housing units per dunam. The main road in Kfar Kanna, Road754, has many important shops and it provides an income to the local authority. We are attempting to develop this road on which a project worth 20 million NIS was thought of in cooperation with department of public works. Yet 4 ministers have been changed, all stated that this is a "blood" road and it must be amended, but these remained as statements. Kfar Kanna is well known for its tourism; around one million religious tourists visit the town a year. There is an industrial area of 200 dunams, and an additional 200 dunams were added. .

Kfar Kanna's jurisdiction area has been expanded once before. The town lands were historically 19,000 acres. 10,000 of which were a part of its jurisdiction and 9000 were out. Later on, 4500 dunams were annexed to Nazareth Ilit the 1976. 5000 dunams were left out of any jurisdiction area, and we are currently trying to annex this land to Kfar Kanna, since 70% of it is owned by people from Kfar Kanna.

The price of land went up from 163 thousand NIS in 1996 for half an acre, to nearly reaching a million NIS for half an acre. No young man can afford this.

In the master planthere are 4500 dunams and it holds many contradictions and irrelevance. It includes agricultural land which provokes the law of illegal building. 58% of housing area and it also includes an industrial area, 19% of it are roads. These are the elements of the master plan. There is also a master plan of Kfar Kanna from

The 14th annual conference For issues of land and housing

I would like to share a story of mine from Daburieh while working on a master plan before the year 2002 that was authenticated in 2006. This experience is worth sharing for its uniqueness. The planning process was a process of contribution and participation and it involved three main elements; the municipal council, the planning directorate responsible for master plans of the state and the role of the architect as a link between town needs and the coordination process with national planning.

Daburieh is situated in the valley between Mount Tabor and Mount Nazareth. The study of the condition of approved master plansis essential and necessary for all planning of any town. All state approved plans, initiated by local committees and municipal councils of course, must be examined. Daburieh has 1200 approved dunams, 1000 dunams of which is of land qualified for housing the planning issue in the Arab sector is unique since it is an issue of answering to housing needs, yet today it is a developing society with different needs. The role of planning today is to answer needs other than housing. The numbers in Daburieh are dumbfounding in terms of planning reality. The maps provided 1000 dunams for housing and numeral solutions for 10,000 housing units, and they appear to have fulfilled the town needs for the upcoming years. Yet in reality, some of this land is unqualified for building; some are valleys or slopes and some are large pieces of land families do not use for many years. This is why we decided along with the municipal council to divide the town into different areas, each with its own housing, constructional and historical qualities. We also performed statistics for 250 houses in order to examine the needs. The results mathematically matched the amount of land we were able to add to Daburieh, that is 523 dunams. This contrasts the initial data. The final plan was basically divided to six different areas of detailed plans. The district committee requested not to present the two plans, but to waiver the new plan and only to highlight the new areas as residential neighborhoods that can have streets, educational institutions, religious and communal buildings, green areas and such. This is with the exception for specified areas such town entrance pinpointed as a main economical support for the town. There we situated the industrial area; a large truck parking lot, and a tourist area. We also discovered a plan of the natural parks authority from the 60's or 70's for an antenna train beginning in Daburieh, and since it is approved, we managed to enter it to the Daburieh plan.

Narrow alleyways are very common in Arab towns and it is very difficult to move in them. In Daburieh, we have tried to create a new street system at the town ends that will concentrate the movement away from town center through the ends to out of town.

The work on Daburieh plan had several partners; the municipal authority, the national

The 14th annual conference For issues of land and housing

legal planning route, yet there is a responsibility we must carry as professionals and as municipalities to utilize the most out of the existing laws.

Eng. Adnan Massalhah

Eng. Massalhah was not able to attend and requested that his commentary on the situation in Daburieh would be read: The Master expansion plan for Daburieh village was launched in the year 2002 and had three stages:

From 2002 until 2006- through this stage the standards were formed and the municipal council was the strongest and most affective in all suggestions for expansion. Thus we have pulled all impact strength from Ministry of Interior and prevented it from having the final say on this matter. As an engineer I supervised all updates and presented alternative suggestion to the council. We have formed a work plan to present in the board for planning of the ministry of interior until we reached the final conceded version in the year 2006 for the structural map that provides the minimum of the village inhabitants' needs up to the year 2020. It was approved by accord between the municipality and the board for planning. It included insertion of housing spaces, spaces for small business, trade and public transportation. From 2006 to 2009- in 2006 the municipal council of Daburieh was disassembled. This made my responsibility as an engineer graver; I was put to the test which ended with success, yet I will not go over the details. I attended the supreme planning council and defended the plan, after which I attended the committee for interior in the parliament and suggested to subtract 45 dunams of land affiliated to public parks and adding it to the master map of Daburieh. The master plan was finally approved in September 2009.

The third stage is no less difficult than the previous stages. This is the beginning of the detail plans and it deserves long and detailed explanation since it holds many problems and obstacles in all concerning properties. Nevertheless, we will begin executing the first part of the western neighborhood which contains 570 housing units, along with the authentication of the eastern neighborhood in 2015 which contains 175 housing units. The three remaining expansions are in the last stages of filing within organizing committees. I would finally like to thank Adib Daud the architect for the structural expansion in Daburieh, a professional planner with a major and unique experience in his field… we then continued to the detail plans with the colleagues Abd Yassin, Raef Zoabi, Shehaded and Nazih Khoury who I thank.

Adib Nikash

The 14th annual conference For issues of land and housing

to house demolitions in Arab towns.

Structural plan and its authentication: an updated research we have implemented shows that there are only 64 out of 136 Arab towns with an authenticated plan for expansion or that give inner housing solutions, thus 38% of Arab citizens have authenticated plans while 62% do not.

The 64 authenticated towns are small and this is not a coincidence since there are no problems with plans for small towns of 1000-2000 people. These small town plans are detailed plans for larger cities and they are easy to authorize. Yet dealing with Arab towns that mostly have more than 10000 civilians is more difficult since the plans here do not pass. About 60% of the authorization given to the 64 towns do not offer housing solutions or building permits and a citizen waiting around 7 years for an authentication of a plan does not receive a building permit. This is why these master plans do not answer the needs and basic rights of housing and town development for Arabs.

The average, as I said, is the general average, so the bigger the town, the longer it takes to get approval. It takes over 100 months to approve a plan, in addition to the time it takes to prepare and present it. The 38 towns have approved plans, yet it is only possible to receive building permits if there is an approved detail plan. As for today, there are only 8 out of 38 towns with approved detail plans, thus the basic needs of Arab towns such as housing, are not fulfilled. I would like to also point out that the detail plans are not sufficient, since each town usually has more than one detail plan so the structural map is divided to sections that each needs a detail plan.

Expansion through the Master plan is an obstacle. There is one solution for expanding and receiving building areas and that is through expansion detail plans. In some cases there is no master plan yet there are specific detail plans for expansion. There are many plans today held off for discussion in planning institutions. Some of which were proposed over two years ago.

Today there is the Padal Law for National Housing Committees initially formed to accelerate planning process. Many changes have been made in the planning and building laws, yet the needs of the Arab towns are absent from these changes. Through our work we try to benefit out of the gaps, some held off plans can be solved and redirected through the accelerated path according to this Padal law and get approval. A plan which contains approximately 14000 housing units held off in planning councils is now entering the accelerated course. We know there are many obstacles taking the

The 14th annual conference For issues of land and housing

Local planning itself is the process of regulation. Today, the lack of a municipal plan halts progress and expansion of Arab towns. Furthermore, what is the situation today? This is an often asked question. How many plans have been regulated and how long does it take to regulate them?

Applying these plans.

One of the issues ACAP has dealt with this year is the national Master Plan 35. The situation today is that many existing houses are unlicensed because there are no plans; this is why we try to legitimize these plans. This is where the structural plan comes in, and the first obstacle is the regulated plans. Many of the regulated plans are woods, crushers and as such, but this year we have faced NOP 35 in particular. NOP 35 is a national directive plan that was regulated in the year 2005, and it is usually difficult to change national plans since it is not possible to object to them, and it is hard affect them legally. NOP 35 has outlined the building areas; Yarka for example, is outside of the development zone and according to NOP 35 it is not possible to regulate any existing building areas. These circumstances are the like in Rame, Nahef, Majd Al-Krum and other towns. As of now, we have dealt with NOP 35 since there has been a governmental decision to reopen and update it. These updates applied only to peripheral Jewish areas, thus ACAP requested to perform changes in order to meet with the needs of the Arab towns. And on the other hand, there is an experience we have presented in last year's conference, that of Yarka. In Yarka, there is a construction area outside the Developing area and limitations of NOP 35, and since there is a professional objection we have used professional tools in the national council to recommend that the barrier of the construction line would be brought down and that future opportunities would be open. Of course there is a barrier and a need for government authentication since these are national plans that are difficult to affect and change. Yet the request for changes has opened the way for many developments in Arab towns, there have been many approaches from municipal councils that link the NOP to the town needs, this does not exist in NOP 35.

Another issue we have attended is the social situation of Arab towns; more than 90% of the towns are in a very difficult economic situation which is not taken into any consideration. Population density along with bad socio-economic state does not answer the needs of the community and creates poor towns. This is one of the situations that we have tried to treat last year, yet it is also an obstructive. Failure to dispose of this obstructive can lead to the destruction of the texture and development in towns and also

The 14th annual conference For issues of land and housing

Attorney Awni Banna- ACRI

There is a plan for a police station in one of Lod's city neighborhoods, Karm AL-Tufah. We have applied along with the neighborhood residents an objection. This neighborhood has no map, services, or roads, and it populates 1000 residents arbitrarily. The station is to be built on a 7 dunam piece of land in front of the neighborhood and it is a regional station that provides service to nearby cities in addition to Lod. The objection we applied was rejected and we appealed to the court in order to be able to appeal to the national committee and present the issue. We won the trial and approached the national committee where we presented the issue and the reason for objection, we also presented both the government and the Lod municipality's discriminative policies and the planning problems Lod citizens face. The Court responded positively yet eventually rejected the appeal and Lod municipality was congratulated for their fine work and their service for the Arab citizens. Instead of preventing a planning atrocity we received a rejection implying that the Arab citizens do not appreciate the services provided to them.

Enaya Banna – Geries

The goal of this panel is to present a general overlook on the subject of local planning in Arab towns and the difficulties we struggle with. It is important to mention that what makes our annual conference unique is that it sheds lights on the different roles such as people's committees and municipalities. Our role as civil society and professional bodies is to translate the needs and rights to petitions presented to planning institutions. During the conference, we will dedicate a panel to the various roles that constitute a complete machine, in case a part is missing, the machine is weakened. During the second panel, there will be an open discussion over the progress of the passing year and suggestions for improvement.Local planning is one of the issues we have been facing and dealing with for the past few years, especially the past one. We do not know how well these local planning fit our subjectivity and particularity as an Arab society. Thus, I will present 3 local plans. We decided to present during this panel, specific places as an example for dealing with local plans or addressing court if necessary.

The connection of the local plan to regulated national plans and to the existing structure of planning institutions.

The 14th annual conference For issues of land and housing

distinguishing public spaces and private ones. So far, 530 dunams have been recently added to Sakhnin, but only 33% of it was used since a large part of it is privately owned. Those who have 20 dunams can only use half a dunam and leaves the rest unused even by a different party.

Mr. Ali Sallam – Mayor of Nazareth

Regarding equality, Nazareth has 86,000 people, its total area is 14,200 dunams. Nazareth Illit has 48,000 people including the Arabs and it is around 70,000 dunams. Where is the equality and justice?

Nazareth's space cannot be expanded since it is closed by Nazareth Ilit on the one side, by Yafa on the other, Ilot, Al-Mashad, El-Reineh and Ein-Mahel in all directions, this is the sad reality. There are detailed plans frozen, which we are now applying. This is an unfortunate reality and we are today working on building 2500 housing units in the Galilee neighborhood and there will possibly be additional 1500 or 2000 dunams in the southern neighborhood. This is Nazareth municipality which is why we need to put our hands together to provide service for our people and achieve our target.

The second session

Local planning – work processes and obstacles

The session was facilitated by the attorney Awny Banna, ACRI

Panel participants:

- Urban planner, Enaya Banna-Jeryes – the operational manager of the Arab Center for Alternative Planning on "the main obstacles in presenting local plans in Arab towns"
- Adib Nakkash- building engineer and planner, on the structural plan in Daburieh
- Engineer Awni Zreikat – Engineer of Kfar-Kanna's town council, on the local plans in Kfar-Kanna
- Attorney Ibrahim Abu-Saluk – on "the judicial tools for affecting the planning process- Karm al-Tufah case in Lod.

The 14th annual conference For issues of land and housing

ground. The government's actions are a way of price tagging, not by single people, but by an official institute towards the Arab community. We are paying the price for being on this land, so we address the authorities and all its branches to quit tagging us. I hope this conference will discuss objective matters and present a positive model for those responsible in local authorities, official bodies, the follow up committee, and national committee. It must give them the tools to defend these plans and rely on it in order to develop the Arab community, whether by expansion of the structural plans of authority areas, or by our resilience on this land.

Mazen Ghanyem- Mayor of Saknin and Head of the National Committee For Arab Mayors

I have mentioned on several occasions that lack of planning is planned. I, of course, mean the institution, since all institutional plans today are a way of land confiscation directly or indirectly and our local councils do not have the economic resources to plan. We have proven over the years that many of us can not only plan for our cities and villages, but can plan on a national scale. Yet, we must be aware of the steady policy against our society and stand united in front of the regional councils that control most of Arab land and places border committees. Head of Misgav Council for example, clearly states that he has been chosen to provide service for the citizens and to protect the land, as if it was his and ours. This audacity is derived from a clear policy, which is why he is allowed to speak like this. This is why it is important to hold tight to what is left from the land. About 8% of the land is NOP 22 that aims to limit our villages and cities as if a park is more important than providing a dignified life. This policy is aforethought and we must stay united against it.

The Minister of Defense once stated that the head municipal authority of all cities with more than 150,000 citizens, can become the head of a planning and building committee. But Elie Yishay has filed this statement in a closed drawer since he wants to become the head of planning and building. Hundreds of Arab youth move to mixed cities because there is no other option. The Arab towns cannot expand and the regional committee controls our lands, our grandparents' lands. Jews then protest against Arabs claiming this is their land.

About 99% of the heads of councils elevate themselves from political disputes after elections and care for the general well-being, without taking their political views in consideration. The planning occurs on public spaces yet there is always a problem with

The 14th annual conference For issues of land and housing

have access to planning.

The language of rights and its place in planning are very technical to be able to push plans but they are very powerful. They are a vital tool to understand and implement them. This project and conference is a unique attempt to combine them both; the language of rights and planning.

The final word on the project is the first steps and first year of the project in cooperation between ACRI and ACAP to investigate what are the challenges. We can face these challenges it is important we are gathered to address and attempt to outline some solutions and techniques to try to foster these developments. I like to finish by praising the organizers of the conference on the quality and participation. Civil society organizations such as ACRI and ACAP play a crucial role and this is why the E.U all over the world supports projects in the field of human rights and projects implemented by civil right organizations.

Mr. Mohammed Zidan- Head of the Higher Follow-Up Committee for Arab Affairs

I was hoping to see today heads of local authorities, municipal engineers and parliament members since this issue, planning, construction and housing is one of the most suffered issues amongst the Arab sector and in order to treat it we must rely on specific, objective matters. This issue needs three centers in order to be treated properly. The first is the department of planning and housing ACAP has proven to be the address for this matter, since the 14th run of conventions run by the center truly reflects its importance in the Arab community for planning and construction, perhaps not for the entire Arab community in Israel, yet it is a good start. And I hope the center will continue its work since it the only center we can rely on. Its research and reports are valuable for professional planning.

The public struggle is also very important. If we manage to combine these three elements we will be able to face authorities in a correct manner, pertaining the studies and professional experience in law on one hand, and the popular struggle on the other. The local authorities must also fill in their part and support. If these three elements conjunct, we will have the tools to make a radical change in the government’s effect on Arab issues. I would like to connect relevant matters, the Tag Mehir (price tag) actions in Arab towns, would not have been possible if not for the government preparing the

The 14th annual conference For issues of land and housing

This is a landmark event for the Arab Center for Alternative Planning is issues concerning housing and for the project that is conducted in cooperation with ACRI the association of civil rights in Israel, which the European Union supports.

I would like to explain why we think this project is important and why we support it.

The conference and project lies on the crossroad of forming the principles of human equality and dignity, local government, participation in decision making processes. And the strong belief that civil society organizations can play an important transformative role in the society.

I would like to say a few words regarding these points:

Regarding human dignity the project and the conference are based on the the notion of equality for all citizens a principal that all democracies apply.

The rule of law found not only in the treaties but also in the Israeli declaration of independence. This include equality in the ability for one to access one`s rights. There is no doubt that one of the main human rights in for a person to live in a dignified manner. His right for decent housing based on proper planning.

The right for proper housing has been central for social groups all throughout the country. It is an issue that is raised by the citizens of the European Union as well. It has been raised by United nation reports and by the 2012 report for European Union that visited Israel.

Second is the importance of local government and local authorities. They play a crucial role in maintaining all the rights, social and economic. Local authorities are close to the citizen; the mayors are the best possible way to bring a change to human lives.

Populations with special needs and specific challenges, high poverty rates, the Arab local authorities deserve special support. To underline and support al the crucial role and properties, the E.U has developed a new program this year with the municipality of Nazareth. And will continue to support the raising capacities of Arab authorities in Israel.

My third point is the access in the participation in the decision making process. We believe that this requires two key elements: The first for minority and opposition groups to be represented. The second is to have the skills to make tradable decisions when you

The 14th annual conference For issues of land and housing

when I am able to live in a house without the risk of demolition hovering above, and what happens to my life, my economical opportunities, my freedom of speech and other rights when reality is different? This is a matter more complicated and less obvious and can be expressed wonderfully through the professional work of the Arab Center for Alternative Planning and other bodies trusted to identify this issue as a central issue in Israel; an issue of discrimination, exclusion and dispossession. The other aspect I wish to speak of is the difference between issues of freedom of speech and issues of planning. When dealing with issues of planning, the discrimination is often concealed and in most cases, the difficulties stacked upon certain communities, especially the Arab community, are long incremental. The struggle for amending can also take bureaucratically long processes, inaccessible to many people that will inevitably suffer the consequences o lack of planning and development.

These two barriers must be well known. And we must insist on the struggle that will not hold a demonstration tonight, but in a year, five, or twenty years from now. We must be aware of the importance of this issue to the citizens living here today and that will live here in the future.

In the past six years I have been running ACRI and this is my last week in my job. The work of the organization did not begin six years ago but in 1972;yet, in the past few years we went through a process of change, and there is a specific department that focuses all its resources on the struggle for the rights of the Arab minority in Israel. This is an expression of the great importance that organization holds for this specific struggle for equality and for our identification of this issue as one of the main issues of accumulating discrimination in Israel as a result of policies and regulation. We must fight these policies and we believe that through this department, we will be able to affectively perform. This struggle has always been important and will continue to be important. I would like to congratulate the head of the department, attorney Awny Banna that will continue along with the department staff the great work for promoting the values we believe in.

Sebastian Lorion, EU Representative

I am Sebastian Lorion, I work with the delegation of the European Union which is based in Tel- Aviv. I am here to convey the support of the European ambassador for such a project.

The 14th annual conference For issues of land and housing

not easy and we should not prevent ourselves from labor, but present the regulatory committees with the issues in a professional language. We cannot go beyond this professional course, I mean to address the local authorities which must not only speak of the importance of land and the importance of planning, but perform as well by translating promises and general proclamations to policies and fights. It must translate the experience and professional knowledge to well presented plans in order to fill in the gaps. Only governmental plans can fill in the gaps, yet these do not wish the Arab towns and communities well being, which is why the local authorities are the main element for this task. To complete the professional work, judicial work must be done. Alongside this, a popular struggle must be held to affect the decision makers. The judges approach to a trial with a wide popular presence is different than there is no interest. The popular movements hold their weight in the process of planning.

There are many difficulties in securing our future as citizens on this land with the right to develop, work and receive proper housing. The Minister of Housing wishes to allow Jewish citizens to live in settlements, this is all he cares about, which is why there is a great lack of engagement in the housing and development issues in Arab towns. As civil institutions and local authorities, we must face the challenges in order to secure our community with dignified lives.

Hagi Elad- CEO of Association for Citizen Rights in Israel

I assume you know that the Association for Civil Rights has been committed for over 40 years to the promotion of a wide range of human rights in Israel and occupied territories. Out of the universal commitment to all human rights, we do not wish to segment rights into a hierarchy. We do not appreciate the notion according to which the right for health is more important than freedom of speech, and we prefer an approach that views all rights as equally important. Unless all human rights are obtainable to all, we will not be able to live in a reality of equality. Yet, it is sometimes interesting to observe and check the realization of which rights allow the realization of other rights. This occurs with the freedom of speech since without it we cannot fulfill the need for hope or our political rights. Yet, this is not discussed sufficiently and clearly in the terms of the right to plan, what happens to a person, both on a personal and communal level, when the option for planning a private house in a neighborhood is obtained, and when there is the option for development. What happens when public institutions that are a part of the community can exist and help express personal identities, or when they do not exist? What happens

The 14th annual conference For issues of land and housing

First seating – opening and greetings

Dr Hanna Swaid – Chair of Board, Arab Center for Alternative Planning

This conference is the fourteenth conference continuously since the year 2000, close to land day, looking into the issues of land and housing. The Arab Center's establishment was significant since it functions as a professional civil institution that upholds a clear political vision in the fields of planning, lands, housing, and the issues of local Arab municipalities. The main goal of this vision is to follow the issues of lands, organization and construction. The center has an important role since it creates and places the contents of approaches, policies, and strategically planning for the Arab communities and Arab citizens. The center is not limited to reactions. it does not only protest against political planning or advertising that affect the developing possibilities of the Arab towns if needed, its role extends to presents the actual needs of the Arab towns. There are many studies published by ACAP that greatly benefit the citizens and municipalities and we will mention some during this convention. A good example is the cooperation between ACAP and the local committees in towns from the Negev to the Galilee. These committees struggle with policies of land confiscation and of arresting development possibilities. The center offers these committees the experiences it holds in order to strengthen the success opportunities of the struggles they face such as home demolitions, land confiscation or Prawer plan. I would like to point out to the cooperation with the local public committee of Dalyat Al-Carmel to thwart park and reservation projects that stricture the town. This was a unique initiative that reminds us of the necessity of regenerating the Land Defense Committee which led Land Day struggles, opposed to land confiscations and faced the blunt construction planning harmful to Arab towns. We constantly request the reinstatement of a Land Defense committee and demand that such a committee would be public, general and non-partisan. It should engage in such issues that impede natural development of Arab cities and villages. The Druze Land Defense committee was a partial initiative. The amplitude of this experience will help us conclude much about the work of such a committee and I can say that it led some of the greatest successes the past few years such as land confiscation in Dalyat Al-Carmel and Osefiyah regarding the gas line in Yokneam Jalame area as known for the people in Dalya and Osefiyah.

Some believe that there is no reason to work in a competent professional way. Not to discredit the importance of public effort, yet it is not sufficient. We need to maintain work in both lanes and in coordination. Competent professional work in this sphere is

The 14th annual conference For issues of land and housing

This publication has been produced with the assistance of the European Union & Rosa Luxemburg Stiftung. The contents of this publication are the sole responsibility of ACAP and ARIJ and can in no way be taken to reflect the views of the Rosa Luxemburg Stiftung& European Union.

The 14th annual conference For issues of land and housing

The 14th annual conference For issues of land and housing